قتل الإخوة وأقفاص الأمراء
في عصر الدولة العثمانية

إعداد

د. طلال بن خالد الطريفي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

في قسم التاريخ والحضارة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قتل الإخوة وأقفاص الأمراء في عصر الدولة العثمانية

د. طلال بن خالد الطريفي

المقدمة:

سعت الدول على مر التاريخ لتحقيق نظام سياسي يضمن لها البقاء، وانتقال السلطة من حاكمٍ إلى آخر بسهولة، بما لا يدع مجالاً للنزاعات وزعزعة الحكم. لكن هذا على أحسنِ الأحوال، فيما أن الواقع قد فرض في كثيرٍ من أحايينه حدوث نزاعات وانقسامات، ومشكلات قد تعصف بالدول أحيانًا.

ولعل أكثر الدول قوةً تعمل على وضع أنظمة ودساتير، تُنظم مسألة انتقال السلطة، غير أن بعضًا منها لم يرَ لهذا معنى، للشعور بالقوة وافتراض حدوث الأفضل أو ترك المسألة للشخصية الأقوى. ومن هذه القوى أو الدول التي لم تكن ترى أهميةً للتوريث المباشر للسلطة أو ترك السلطة للشخصية الأقوى كي تفرض نفسها؛ الدولة العثمانية، التي استمدت هذه الرؤية من ثقافتها الأولى، ثقافة القبائل التركية التي كانت تقطن أواسط أسيا قبل وصولها لأسيا الصغرى[١]. وعلى اعتبار أن القبائل التركية بدوية في أصولها وأسلوب حياتها ومعيشتها؛ فإن لديها من المبادئ ما يؤكد عدم أحقية صاحب السلطة تسمية وريث من بعده، لأن هذه القبائل تؤمن أن ما يجري امتلاكه من بلاد وأقاليم ليس ملكًا للحاكم أو صاحب السلطة، بل للقبيلة أو الأتباع كافة[٢].

ولم يقتصر النزاع على السلطة أو المُلك بين الترك، إذ إن هذا سائرًا على التاريخ بشكلٍ عام، وبين أبناء الأسر المالكة، خصوصًا الذين يتساوون في الطموحِ من الأبناء والإخوة، وعادةً ما يحدث النزاع في ظلِّ وجود توريث أو ما يضمن عدم

حدوث الشقاق، فكيف به إن تُرك من دون ذلك، أو أشد من ذلك بما يدعو إلى افتراض النزاع، إذا ما افترضنا حقيقة إصدار قانون لقتل الإخوة في الدولة العثمانية. حتمًا أن أمرًا كهذا يستحق الدراسة والبحث، لا سيَّما إن نُسب لدولةٍ حكمت أكثر من ستة قرون.

وقد حدثت النزاعات على الحكم في التاريخ الإسلامي منذ قرونه الأولى بين أبناء الأسر الحاكمة، سواء في عصرِ الدولة الأموية[٣] أو عصر الدولة العباسية[٤]، كذلك لدى المماليك[٥]. لكنها لم تكن ظاهرةً في التاريخ الإسلامي، ولم يوضع لها قانونًا.

أزمة توريث العرش في الدولة العثمانية:

لم يحرص العثمانيون على أن يكون لديهم نظام يضمن انتقال السلطة من خليفةٍ إلى آخر في غالب فترة حكم الدولة منذ بداياتها، إذ اقتصر الأمر في تولي منصب السلطنة أو الخلافة على شرطين مهمين: أن يكون السلطان ذكرًا في سنٍ راشدة[٦]، وألا يكون لديه مشكلة عقلية، وإن توافر هذين الشرطين؛ باتت السلطة متاحة للجميع من أبناء بني عثمان[٧]. وبما أن الوصول لعرش الدولة العثمانية مهيأ لكل أبناء أسرة آل عثمان؛ فإن ذلك يؤكد تلك الحروب التي كانت تدور رحاها بعد موت عددٍ من سلاطين الدولة، وبذلك فإن فترة الاستقرار بين سلطانٍ وآخر تطول وتقصر بحسب حسم تلك الحروب، مما أثر على حركة التوسع العثماني، كما حدث بعد وفاة السلطان بايزيد الأول[٨]، إذ واجهت الدولة خطرين؛ أنها كادت أن تسقط نهائيًا على يد المغول، ولأن أبناء بايزيد دخلوا في صراعٍ بينهم على تولي العرش سنة ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م بسبب سياسة المغول في التفرقة في أبناء بايزيد، إلى أن استأثر محمد

الأول[٩] بن بايزيد بالعرش، وانتصر على إخوته[١٠]، وبدأت الدولة تستعيد قوتها من جديد.

تكررت أزمة الصراع بين الإخوة كثيرًا في عصر الدولة العثمانية، وبات موت السلطان إشارةً للتنافس على العرش، ما أحدث تجاربًا مؤلمة وصلت إلى حدِ الاستعانة بالأعداء من البيزنطيين والأوربيين أحيانًا. وللخروج من هذا المأزق؛ لجأ بعض السلاطين إلى تسمية من يخلفهم على العرش صراحةً أو التلميح بإجراءات واضحة لتولي السلطنة، ومن ذلك تولية من يرغب السلطان أن يخلفه بإمارة قريبة من عاصمته، حتى إذا ما توفي السلطان تمكن هذا الأمير من الوصول للعاصمة سريعًا وأعلن نفسه سلطانًا، بعد الحصول على مبايعة رجال البلاط والجيش[١١].

لكن إجراءً كهذا لم يكن ليحل الأزمة الأساس، في الصراع بين الإخوة على العرش، ذلك لأن الجميع يرى نفسه أحق بالسلطنة من الآخر، كما أن هذا الإجراء فتح المجال لأن تحاك المؤامرات ضد من يختاره السلطان، أو أن تسعى زوجات السلطان إلى أن يؤثرن على اختيار الوريث من أبنائهن أو تمكينه من وسائل الوصول إلى السلطة، يساعدهن في ذلك حاشية القصر من الخصيان والمتنفذين[١٢].

ومن الغريب جدًا أن يعمد السلاطين إلى ترك العرش متاحًا للجميع، على خلاف كثيرٍ من الممالك في العالم، تلك التي – على الأغلب – ترى تولية الابن الأكبر وليًا للعهد، وبذلك يصبح الجميع مرشحون نظريًا لولاية العهد. وإذا ما استنبطنا الأسباب، أو استنتجناها، نخلص إلى أن هذا الأمر لم يكن عبثيًا أو أنه أتى من باب المصادفة، ولعل أهم تلك الأسباب الآتي:

١- يبدو أن التقاليد التركية القديمة ترى أن يتولى السلطة أكثر المرشحين قوةً وقدرةً على قيادة الدولة[١٣]، لذا لا يصل إلا من يخوض صراعًا يؤهله لأن يكون سلطانًا. ولأجل ذلك كانت شريعة الأقوى هي من تحدد السلطان الجديد[١٤].

٢- من الواضح أن المعتقدات القديمة، أو النظريات الغيبية لم تزل مسيطرةً على أذهان سلاطين الدولة العثمانية، والاعتقاد بنظرية الحق الإلهي المقدس التي تقول بأن تعيين السلطان يأتي بأمرٍ من الله تعالى، وأن أي تدخلٍ في هذه الرغبة الإلهية بالتعيين أو العزل يُعدُّ مخالفة لهذه الرغبة، كما أن الصراع على العرش يعتبر حكمًا إلهيًا[١٥]. وحقيقةً أن كل شيءٍ مُقدَّرٌ من الله، غير أن تسمية ولي العهد، لا يمكن أن يكون مخالفةً لله، إلا إن كان يعي عدم صلاحية من يسميه بعده، وأن توليه قد يجلب الضر للرعية والدولة.

٣- قد يرى السلطان أحيانًا ميله لأحد أبنائه دون غيره، لكن في ما يبدو أن أكثر السلاطين يجدون حرجًا في تسمية من يخلفونهم، لذا يعمدون إلى ترك المسألة للصراع، والعمل على تهيئة أفضل الظروف لمن يميل إليه السلطان، ذلك بأن يعينه في إمارة قريبة من العاصمة استانبول، حتى يتمكن من الوصول إليها قبل غيره من إخوته ويستأثر بالسلطة، وبمثل هذا الإجراء يعي الإخوة أن من يحتل الإمارة القريبة[١٦]؛ هو المُفضل عند السلطان، لكن هذا الإجراء ليس جزمًا بالفصل في أمر السلطة من بعده، إذ لم تزل الأمور مفتوحة للانقسام والصراع. ومن ذلك قد نستدل إلى أن السلطان قد يخشى ثورة أبنائه عليه إذا ما سمى أحدهم سلطانًا، أو أنه لا يود أن يخرق قوانين الدولة في بداياتها. ولعل مراد الثاني[١٧] أدرك خطورة ترك العرش من دون وريث، لذا لم يتوانَ في تسليم السلطنة لابنه محمد الفاتح دون إخوته في حياته[١٨].

أبرز أحداث الصراع على السلطة قبل عهد محمد الفاتح:

أطلَّت الفتنة بين أفراد الأسرة العثمانية منذ فترةٍ مبكرة، مع مؤسس الدولة عثمان بن أرطغرل[١٩] حين كانت إمارة صغيرة في الأناضول، ذلك عندما قتل عمه دوندار بك[٢٠].

وإذا ما افترضنا أن عثمان قتل عمه، بخلاف ما قبل من أنه مات قبل تولي عثمان، فمن الواضح أن حادثة دوندار بك كانت مؤشرًا للعمل على وضع قاعدة يسير عليها سلاطين الدولة بعد عثمان لتنظيم انتقال الزعامة، غير أن شيئًا من هذا لم يحدث. وقد تختلف هذه الحادثة الأولى عما تلاها؛ بأن الصراع كان بين ابن زعيم القبيلة وعمه، فيما جاءت بعد ذلك على الأغلب بين أبناء السلاطين.

وسُجلت الحالة الثانية في عهد السلطان أورخان[٢١]، الذي يُقال في عهده حدثت ثلاث حالات قتل، اثنتين لأخويه والثالثة لابنه، وقد قيل بأن ابنه مات على يد إحدى نساء القصر[٢٢]. وعلى أيٍّ حال فإن أورخان هو أول من أسرفَ قتلاً، هذا إن صحت قضية قتل والده عثمان لدوندار بك؛ لأن ثمة من ينفيها[٢٣]. أيضًا قضايا القتل في عهد أورخان أتت كنتيجة لإرساء قواعد الدولة، لا سيما وأنه كان يواجه خطر الدولة البيزنطية، ما دعا بعض معارضيه من أقاربه أن يلجأوا إلى عدوه، ما جعل قتله لهم مبررًا في الغالب[٢٤].

من الملاحظ خلال تتبع بعض المصادر والمراجع التاريخية المتخصصة في الدولة العثمانية؛ أن ثمة خلطًا كبيرًا في ذكر من قتلوا في عهد أورخان وابنه مراد الأول[٢٥]، حيث ذَكرت بعضها أن أورخانًا قتل ابنه صاوجي لخروجه عليه، ولجوئه إلى الدولة البيزنطية[٢٦]، فيما يذكر أحد المؤرخين العرب أن صاوجي هذا ابنًا لمراد الأول قتله للأمر نفسه، حين خرج عليه وعصاه، بعد أن جمع جيشًا قاتل به والده، وهزم

صاوجي في هذه الموقعة وقتل فيها، ويذكر أنه خرج من دون سبب، لذا يبرر قتله حرابةً[٢٧]. ولعل المؤلف هنا كان يُعدد من قتلوا حرابةً من قبل سلاطين الدولة، من دون الخوض في شخصية صاوجي، التي تكرر ذكرها في أكثر من مرجع، تارةً في عهد أورخان، وأخرى في عهدِ مراد الأول. وهنا تبرز ثلاث احتمالات، كالآتي:

١- أن يكون صاوجي الذي قتله أورخان غير الذي قتله مراد الأول، وهنا يفترض أن كلاهما كانا ثائرين.

٢- إذا قيل أن صاوجي في عهد أورخان، وقد التبس على بعض المؤرخين الأمر فعدوه في عهد مراد الأول؛ فإن اسم صاوجي لم يتم تداوله في عهد أورخان، بل كان التركيز على أخويه خليل وإبراهيم، وحتى هذين الاسمين فيهما لبس، إذ ذُكر أن خليلاً ابنًا لأورخان، خطفه القراصنة وعمره ١١ عامًا، فأعاده بالتعاون مع الدولة البيزنطية[٢٨]. وقد يكون خليل آخر غير أخيه.

٣- على الأغلب أن صاوجي أخًا لمراد الأول، لأن تفاصيل خروجه على أخيه مراد كانت متداولة، ونهايته واضحة من خلال الموقعة التي حدثت بينهما، بينما عهد أورخان لم ترد أي تفاصيل، تبرر صدقيَّة الرواية.

وهنا إن سلمنا بالتباس المؤرخين، واستبعدنا كون صاوجي أكثر من شخص، فمن الواضح أنه كان في عهد مراد الأول على الأغلب.

واستكمالاً لتتبع أحداث القتل؛ يبدو أن سلاطين الدولة العثمانية منذ بدايتها لم تسلم أيديهم من القتل، سواءً بمبرر شرعي أو احترازًا من المنافسة على العرش. ولعل الأولى لا تحتاج إلى تبرير، لأنها كانت بغيًا على السلطان، فيما أن القتل الاحترازي للمنافسين، فيه من الظلم الكثير، خصوصًا إذا لم يبدِ المقتول ما يثير الريبة. غير أنها ضروب السياسة التي لا تقبل الشراكة في السلطة، ومن الممكن أن يُدفع ثمنًا لها أرواح

الأبرياء، وللأسف أن مثل هذا تكرر حدوثه في عصر الدولة العثمانية، في تاريخها المتقدم والمتأخر، وهذا مما استسلم له السلاطين من دون أن يفكروا في وضع قاعدةٍ له.

أما السلطان بايزيد الأول[٢٩] فهو من استنَّ القتل الاحترازي في عصر الدولة العثمانية، حيث بدأ أول يومٍ في عهده بإراقةِ الدماء فبعد أن توفي والده مراد الأول في معركة قوصوه[٣٠] سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٩م، تخلص من أخيه يعقوب من دون أن يبدي أي مطامع في السلطة، غير أنه كان المرشح الأقوى من قبل أمراء التركمان المرافقين للجيش. حتى أن طريقة تخلص بايزيد من يعقوب كانت غيلةً، ذلك عندما تم استدعاؤه إلى خيمة والده مراد، وقُتل[٣١].

ويذهب البعض إلى أن بايزيدًا اضطُر لقتل يعقوب، بتآمرٍ من قواد الجيش من العنصر الأوروبي، ما يعني أن القتل كان حلقةً من حلقات الصراع بين الجنسين الأوروبي والتركماني، إذ كان الأوروبيون يؤيدون بايزيد على اعتبار خؤلته، لأن أمه يونانية، فيما أن يعقوبًا مؤيدًا من أمراء التركمان باعتبار أن أمه تركية[٣٢]. وعلى أي حال فإن تحريض أمراء الجيش وافق هوى بايزيد في الانفراد بالسلطة، فقام بقتل أخيه غير أسفٍ على ذلك. وبما فعله بايزيد؛ قد أذِن لقتل المنافسين بغيرِ حق، على اعتبار أنه أول من أقدم على قتل الأبرياء ممن يُتوَقع منافستهم على العرش، حتى ممن هم أحق بالخلافة، ذلك لأن يعقوبًا كان الأكثر ترشيحًا لتولي السلطة، باعتباره الابن الأكبر لمراد الأول، فمسألة تركه والتكهن بما قد يفعل، قد ينهي طموح بايزيد في العرش[٣٣]. والواضح أن السلطان مراد الأول لم يوصِ بما ينظم الأمر، إنما ترك الأمر بين الأخوين، اعتقادًا منه أن الوقت لم يَحِن لاختيار أو تهيئة الأمور للوريث.

وفي رأيٍ للمتخصص في الدراسات العثمانية أحمد السعيد سليمان[٣٤]؛ يذكر أن يعقوبًا قُتل من قبل أعداءٍ له بعد المعركة، ألقوه في خيمة أخيه بايزيد حتى يلصقوا به التهمة. وهذا الرأي قد يتوافق بشكلٍ أو آخر مع مصلحة الموالين لبايزيد. كما أن هذا الأمر لم يثره المؤرخون، خصوصًا وأن بايزيدًا لم يقم بأي إجراء يثبت هذه الحادثة، لذا فرأي سليمان ضعيف إلى حدٍ كبير بمقارنته بالمصادر التاريخية المتوافرة لدينا.

ومن حادثة بايزيد نشير إلى أن بعض المؤرخين يخلط بين القتل بحق وبغيرِ حق، كما جاء في كتاب دانييل جوفمان؛ إذ يصف ما حدث من قتل، بما يوحي إلى أن مراد الأول وبايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني أبادوا إخوتهم من دون رحمة[٣٥]. ومن دون أن يفصل في حوادث القتل للسلاطين الذين أوردهم، غير أنه فقط يشير إلى بايزيد وقتله ليعقوب، حين ذكر أنه من سوء حظ يعقوب أن كان في أرضِ المعركة حين توفي والده[٣٦].وهنا يجب أن نعي بأن ما قام به مراد الأول من قبل ومحمد الأول ومراد الثاني بعد بايزيد، لا يشبه ما قام به بايزيد الأول، فهؤلاء السلاطين واجهوا تمردًا من إخوتهم، وقتلوا باعتبارهم بغاةٌ تجب مواجهتهم. وما يؤكد أن بايزيدًا الأول اقترف سنةً غير مسبوقة؛ ردة فعل أمراء التركمان الذين ثاروا عليه لما اقترفه بعد قتل يعقوب[٣٧]، فبجانب أنهم يؤيدون المقتول لاعتبارات عرقية، فإنهم استغلوا مسألة ردة الفعل الشعبية بقتل يعقوب البريء.

واجه بايزيد الأول أحداثًا كادت أن تعصف بالدولة العثمانية، ذلك بمواجهة القائد المغولي تيمورلنك[٣٨]، الذي أسره، وأنهى حكمه، وكاد أن يُسقط الدولة العثمانية، لما عانته من فترةِ شتات بعد مواجهة المغول. وبعد بايزيد الأول؛ تنازع أبناءه على السلطة، تحقيقًا لسياسة تيمورلنك في تقسيم السلطة بين أبناء بايزيد الثلاثة، حيث سعى لتقسيم النفوذ بين أبناء بايزيد كي يحارب كل واحدٍ منهم إخوته. وأبناء بايزيد الذين تنازعوا على السلطة هم: سليمان، واستقل بالجزء الأوروبي بعد وفاة

والده، وعقد حلفًا مع الإمبراطورية البيزنطية لتساعده ضد إخوته، وتدعم سعيه للانفراد بعرش الدولة العثمانية، وعيسى الذي أعلن نفسه سلطانًا بمجرد وفاة والده، أما محمد الأول فكان مختبئًا في الأناضول ينتظر الفرصة للانقضاض على المغول، وانضم إليه أخيه موسى الذي قاتل إخوته معه[٣٩].

وفي ما يبدو أن هذه الفوضى والصراع على السلطة؛ جعل الدولة العثمانية تخسر جزءًا من أراضيها، ومن ذلك أن قدم سليمان جزءًا من حدود الدولة للإمبراطورية البيزنطية ثمنًا لدعمها له، وعيسى أراد إعادة تيمورلنك إلى أسيا الصغرى، حتى ينجده في صراعه مع إخوته، وهذا ما وجد قبولاً لدى المغول بتشجيع هذا التمزق للدولة، والتحفيز على الاقتتال بين الإخوة، ما اضطر محمد الأول أن يقود حربًا ضد إخوته، بدأها بعيسى فهزمه في أكثر من موقعة حتى قتله، وأرسل موسى إلى الجانب الأوروبي لقتال سليمان، فهُزم سليمان وأعاد توحيد القوى مرةً أخرى سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠م، بعد ذلك أغار على البلدان الأوروبية التابعة للدولة ممن خرجوا عليها بعد سقوط بايزيد الأول[٤٠].

بعد أن حقق موسى بن بايزيد هذه الانتصارات على إخوته، وزادت قوته في الجانب الأوروبي؛ فكر في الاستقلال عن أخيه، ما دعا محمدًا أن يحيك مؤامرة مع الدولة البيزنطية التي حاصرها موسى، وبخيانةٍ من قواد موسى، تم تسليمه لمحمد الأول، الذي أمر بقتله سنة ٨١٦هـ/ ١٤١٣م، وبذلك عادت الدولة العثمانية متماسكةً من جديد[٤١].

هنا محمد الأول قاتل إخوته لمصلحة الدولة العثمانية وتوحيد صفها من بعد ما تشتت، وربما لو أن إخوته فكروا بالصالح العام، لما قتلهم، إذ إن الدولة حتى ذلك الحين لم تُقر قتل الإخوة كأساس في تولي السلطة، لكنهم تسابقوا للاستقلال في

إمارات الدولة العثمانية، وكلٌ منهم فكر في التحالف مع الأعداء، حتى يتلقون الدعم ضد الآخرين، وهنا بغيٌ يستوجب الوقوف ضده، حتى لا تخسر الدولة ما حققه سلاطينها السابقين من انتصارات وتقدم. خصوصًا وأن العالم الأوروبي استبشر بهذه الحرب الأهلية بين الإخوة في الدولة العثمانية، وظنت الدول الأوروبية أنهم لو اتحدوا في وجهها كقوة صليبية تمكنوا من طردها من أوروبا، لكن شيئًا من هذه الأحلام لم يتحقق، لأن عيسى حين كان مسيطرًا على الجانب الأوروبي ضَمن القوة المجرية، التي تُعد الأكثر دعمًا لحلفٍ صليبيٍ يُفكر في حرب الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية[٤٢]. وعمل محمد الأول على إعادة توازن الدولة من جديد، والاستفاقة مما جرى لها من تمزق بعد تيمورلنك، وتوفي سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م، وتولى بعده ابنه مراد الثاني، ويبدو أنه لم يكن أحسن حظًا من سابقيه، إذ دخل في صراع مع عمه مصطفى وأخيه مصطفى أيضًا، أما صراعه مع عمه فكان نتيجة لعدم قبوله عرض الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني[٤٣] الذي خيره بين أن يتعهد بعدم حربه، وأن يسلمه مراد الثاني اثنين من إخوته رهينة على ذلك، وحين رفض مراد الثاني قام مانويل بإطلاق صراح مصطفى بن بايزيد، الذي كان رهينة عنده، ودعمه بالمراكب فاتجه إلى مراد مقاتلاً وانضم إليه عدد من الجيش، لكنهم سرعان ما انفضوا من حوله بعد خيانة قادته وقبض عليه مراد الثاني وقتله[٤٤]. كذلك ثار أخًا لمراد الثاني اسمه مصطفى أيضًا بتحريضٍ من الإمبراطور البيزنطي، واستعان بأمراء التركمان ضده[٤٥]، لكن مراد الثاني أرسل إليه من قبض عليه، وقام بقتله مع من ثار معه من القادة[٤٦].

ومما اشتُهر في التاريخ العثماني اسم مصطفى الزائف، وقد ذهب البعض إلى أن الزائف هو مصطفى أخ السلطان مراد الثاني. وحقيقة تسمية الزائف تعود إلى أن بايزيدًا بعد أن هُزم في معركة أنقرة، أُشيع أن ابنه مصطفى قد قتل، بينما أنه أُسر من قبل تيمورلنك وأخذه معه إلى بلده، وبعد مدة من الزمن فك تيمورلنك قيده، فعاد إلى

الأناضول، وادعى أنه ابن بايزيد، لكن مراد الثاني أنكر ذلك، وذكر أنه عمه قتل في أنقرة، لذا أطلق عليه الزائف، فبقي اللقب ملازمًا له، ثم وقع في أسر الدولة البيزنطة، وكان مراد الثاني يدفع لبيزنطة مبلغًا ماليًا سنويًا مقابل بقاءه في الأسر[٤٧]، لكن مانويل الثاني اضطر إلى فك أسره حتى يستخدمه كورقة ضغط على السلطان مراد الثاني.

محمد الثاني (الفاتح) وقتل الإخوة:

جاء محمد الفاتح بعد ستة سلاطين قبله، كلهم وصلوا إلى العرش على إثر صراعٍ داخلي، ما اضطرهم إلى سفكِ الدماء، وجميعهم قد تكون عمليات القتل التي قاموا بها مبررة، عدا بايزيد الأول الذي قتل يعقوبًا من دون أن يبدي أي مقاومة أو يُظهر أي عداوة.

يبدو أن محمدًا الفاتح تأثر بما حدث لأجداده السابقين من صراعٍ على العرش، وقتلٍ وتمزق؛ لذا تزعم بعض المصادر والمراجع أنه ارتأى أن يبادر إلى استباق الأحداث بقتلِ أخٍ له رضيع اسمه أحمد[٤٨]. وإن صحت مسألة قتله أخيه الرضيع فإنه يكرر الخطأ الذي ارتكبه بايزيد الأول بقتل يعقوب من دون ذنب، وربما أن ما زُعم عن الفاتح أشدُ وطأةً في الظلم، لأنه قتل طفلاً رضيعًا، لم تُبدِ الأيام رؤاه ولا نواياه، وبذلك فإن هذه الحادثة إن كانت حقيقةً؛ فإنها من أكبرِ المآخذ على السلطان محمد الفاتح، ولعل الدلائل تشير إلى شيء من صحة قتل الفاتح لأخيه إذا ما ربطناها بإقراره قانون قتل الإخوة الذي كُتب في عهده، وقد يكون بحثًا منه عن مستندٍ شرعي، يبرر به قتله أخيه أكثر من كونها وصية لمن بعده من السلاطين.

وهنا يبدو أن الأمور بدأت تأخذ منعطفًا خطيرًا في عهد الفاتح في مسألة الاقتتال على السلطة، فإن كانت قدرًا يواجهه البُغاة على السلطان، فهذه تجد لها

مخرجًا، أما وقد أُعطيت صبغةً شرعية، وعُمل بها على أنها أساسًا يجب فعله مع بداية تولي العرش؛ فذاك ظُلمٌ بقتل أنفُسٍ بريئة. وحتى يأخذ قتل الإخوة الصفة الرسمية، ضمَّنه الفاتح القوانين التي سنَّها للدولة العثمانية، وجاء في نصِ القانون (المادة ٣٧): "وليعلم من تيسر له الحكم والسلطنة من أولادي، أن قتل الأخ جائز لأجل المصلحة العامة وحفظ النظام، وهذا مما أجازه أكثر العلماء"(٤٩)، وفي هذا النص صراحةً على أن القتل أمرًا جائزًا يجيزه أكثر العلماء، مبررًا ذلك للمصلحة العامة وحفظ النظام. وهنا لا نستطيع أن نقول بأن الفاتح قنن قتل الإخوة، الذي سار عليه السلاطين من قبله، لأن بعض السلاطين قتلوا إخوتهم وأعمامهم في ساحةِ القتال بمبرر شرعي، وهو أنهم كانوا بُغاة عليهم، كما جاء في قول الله ﷻ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ الحجرات: ٩ - ١٠، وهذا مما لا اختلاف عليه بين علماء المسلمين.

وعلى المذهب الحنفي الذي تتبعه الدولة العثمانية؛ فإن قتل الباغي بعد أسره غير جائز، ولا يحلُّ دمه إن كان مأسورًا وليس له عِصبة، إلا إذا كان في أرض المعركة، كما أنه لا يُجهز على جريحهم ولا تُغنم أموالهم إن لم يكن لهم أتباعٌ يثورون إن لم يقتلوا، أما إن كانت لهم عصبةٌ يأتمرون بأمرهم، لم يُمكن منهم صاحب السلطة؛ فيجوز قتل الأسير والإجهاز على الجريح، هذا مع فتح باب العفو عنهم(٥٠).

أما ما جاء به الفاتح من قانونٍ لقتل الإخوة؛ فلا أصل شرعي له، بل جاء لدى الحنفية أيضًا: "واعلم أن قتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه، فإن قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه لا يتحتم دخوله النار، بل

هو في مشيئة الله تعالى كسائر أصحاب الكبائر، فإن دخلها لم يخلد فيها"[٥١]، وقتل الإخوة الذين لم يُبدُوا سعيًا للوصول إلى العرش ظُلمٌ وعدوان، لأن في ذلك قتل لنفسٍ حرمها الله تعالى.

وهنا نلخص شيئًا مما قد يكون مبررًا للفاتح على إقرار هذا القانون إذا ما افترضنا حقيقة القانون حسب ما توافر لدينا من مصادر تاريخية ودلائل كلها تقول بإقرار القانون من السلطان محمد الفاتح – حسب ما سيرد معنا في الموضوع الذي سيلي هذه المبررات –، إلا إذا ما ظهرت دراسات تثبت عكس ذلك، وتفيد بأن القانون ما هو إلا افتراء على السلطان الفاتح، الذي يُعدُّ من أبرز سلاطين الدولة العثمانية، لكن على الأغلب لم تأتِ دراسة متعمقة تستند لدلائل وافية حول تبرئة الفاتح من القانون. أما المبررات التي قد نسوقها في حال افتراض القانون من الفاتح كالآتي:

أولاً: يبدو أن الفاتحَ خشي أن تفقد السلطنة شيئًا من ممتلكاتها وهيبتها[٥٢]، لا سيما وقد كاد التنازع على العرش أن يُذهب كثيرًا من هيبة الدولة العثمانية في زمنِ جده محمد الأول ومن قبله بايزيد الأول، ما دعاه لقتل أخيه أحمد، ومن ذلك رأى أنه لزامًا على كل سلطان جديد أن يقوم بما فعل هو وبايزيد الأول، درءًا لوقوع الفرقة وتشتت قوى الدولة.

ثانيًا: من الواضح أن الفاتحَ وجد من يعطيه صبغةً شرعيةً من علماء الدولة في عصره، ومن المؤكد أنه وجد من يعارضه منهم، لذا جاء في نصِ القانون ما يوحي بأن هنالك من أجاز، وهنالك من عارض، حين يقول في نصه: "وهذا مما أجازه أكثر العلماء"[٥٣]، وإن كان قد وجد من يؤيده في ذلك من علماء عصره؛ فإنه سيجد لنفسه مخرجًا في إقرار القانون[٥٤].

ثالثًا: عُرف عن الفاتح أنه رجل صلاحٍ وحكمة، وأنه صاحب حزم وسطوة، يُفكر في مصلحة الدولة[٥٥]. ورجلاً بهذه الصفات لا يمكن أن تمر حادثة قتل أخيه أحمد التي أمر بها من دون أن تؤثر في شخصيته، أو حتى يؤنب نفسه على فعلته وهو يعي أنه قتل نفسًا بريئة، وفي سنٍ لم يتجاوز الرضاع، لذا من المؤكد أنه بحث عما يخلصه من هذه المشكلة[٥٦]، فإن وجد له مبررًا بين علماء الدين؛ خف عليه أمر أخيه، ودعا بأن ذلك من أجل تأمينِ نظام العالم[٥٧]، والمقصود به دولة بني عثمان. لذا وجدت المسألة حماسةً لدى الفاتح حتى أقرها قانونًا يسير عليه الخلفاء من بعده. وقد يكون استنادًا على قاعدة أن ما يجوز للحاكم لا يجوز لغيره من العامة، خصوصًا إن كان في سبيل مصلحة الدولة العليا[٥٨]. أيضًا تطبيقًا لقاعدة أن موت واحد أو أكثر من الناس أفضل من أن يترك العالم للفوضى[٥٩].

ومهما يكن من مبررات لإقرار نظام قتل الإخوة؛ فإنه يتعارض مع قتل النفس التي حرم الله لقوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ الأنعام: ١٥١، والنفس البريئة مما حرم الله قتله.

قتل الإخوة ونسبته لقوانين محمد الثاني (الفاتح):

كان عهد الفاتح مليئًا بالتنظيمات وسن القوانين الجديدة في الدولة العثمانية، لذا أصدر قوانينًا تنظم عمل الدولة سميت قانون نامه آل عثمان، وتشمل النظام الإداري للدولة ومؤسساتها كافة، وكل ما يدخل في صلاحيات السلاطين، وتحتوي هذه القوانين على ما يقارب ٥١ مادة[٦٠].

وغالب القوانين التي سنها محمد الفاتح تواءمت والشريعة الإسلامية، إلا ما كان له بعدٌ عُرفي، أو ما استفادت منه الدولة في اتصالها مع العالم الأوروبي، لا سيَّما

بعد فتح القسطنطينية، وفي جميع الحالات حرص الفاتح على أن يأخذ مباركة علماء الدولة لإضفاء شرعية قوانينه التي ارتأى مناسبتها لنظام الدولة، بعد أن مرت بمرحلة طويلة بعد تأسيسها ولم يتم إقرار نظام مكتوب وموحد للدولة، خصوصًا وأن مرحلة الفاتح كانت تتطلب سن القوانين(٦١). والقوانين المنسوبة للفاتح، لم تكن من إقراره هو شخصيًا، إذ اعتمد على ذلك في ما ارتأه الديوان الهمايوني(٦٢)، الذي كان يرأس جلساته الفاتح(٦٣). وأكثر مادة أثارت جدلاً في قانون نامه هي قتل الإخوة، التي نُص عليها، على الرغم من أنها لا تتوافق والشريعة الإسلامية. وكما مر معنا فإن نص المادة يعطيها بعدًا شرعيًا من خلال ما أفتى به بعض علماء الدين بجوازها، ومن الواضح أنه إن كان ثمة فتوى، فقد جانبت الصواب. وبغض النظر عن عدم شرعية هذا القانون من وجهة النظر الدينية؛ فإنه يحق للسلطان أن يسن ما يراه مناسبًا من القوانين للدولة، خصوصًا تلك التي لم يرد بها نصٌ شرعي، إذ يعتمد في نصها على العادات والعُرف وإرادة الحاكم، التي تركزت على الأغلب في ما يتعلق بالشؤون العسكرية والمالية والإقطاعية ومراسيم الاحتفالات وما يشابهه، مع الأخذ بالاعتبار أن الشريعة الإسلامية أهم مصدر للقوانين العثمانية(٦٤).أما قتل الإخوة فقد كان بابًا لبعض المؤرخين بأن ينفوا قوانين الفاتح كليةً، ومنهم من استثنى قتل الإخوة من قانون نامه ورأى صحة غيره من القوانين. وتتلخص الآراء بين النفي والإثبات في وجهين هما:

أولاً: المؤرخون الذين رأوا نفي قانون نامه أو جزءاً منه:

وهؤلاء رأوا إما نفي القانون كاملاً، أو رأوا أن قانون قتل الإخوة مما أُضيف على قانون نامه الفاتح، وفي الحالين كان النفي خاصًا بقتل الإخوة، إذ إنه مما لم يتقبله الكثيرون من المؤرخين الذين رأوا فيه تجنٍ على الدولة العثمانية، وعلى أحد أهم سلاطينها؛ السلطان محمد الفاتح، وبأن دسائس المؤلفين الغربيين قد وجدت في مثل

هذا بابًا للإساءة للفاتح. تزعم هذا الرأي المؤرخ علي همت بركي[٦٥]، إذ نفى جميع ما جاء في قانون نامه، وقال بزيفه. وجاء رأيه مبنيًا – في الغالب – على قتل الإخوة، حيث يفيد بأنه من غير المعقول أو اللائق أن يُسند مثل هذا الظلم لسلطانٍ كمحمد الفاتح، ويؤكد أنه إن كان هنالك قانونًا قد أقره الفاتح فهو مجهول وغير معروف، ويؤكد أن ما هو منسوب للفاتح قد نُسخ في سنة ١٠٢٩هـ/ ١٦٢٠م بعد الفاتح بما يقارب قرن ونصف، مستندًا في ذلك على أن اسم أحد النساخ الموقعين في مقدمة القانون المكتشف غير معروف ومجهول[٦٦]، ومن تَبِع بركي في رأيه من المؤرخين شكك في النسخة المحفوظة في المكتبة الملكية الأهلية من قانون نامه في فيينا[٦٧]، كما شكك بركي نفسه بها.

وثمة رأي آخر لا يبتعد كثيرًا عما ذهب إليه بركي ومن رأى رأيه؛ يقضي بأن قسمًا من القوانين المنسوبة للفاتح كتبت بعد عهده وأسندت إليه، ويستدل هذا الرأي بأسلوب وعبارات بعض هذه القوانين التي لا تعود إلى عصر الفاتح، ومن أهم القوانين التي قيل أنها منسوبة للفاتح؛ قتل الإخوة[٦٨].

ثانيًا: المؤرخون الذين قبلوا قوانين الفاتح بما فيها قتل الإخوة وقالوا بصحتها:

لم يجد أصحاب هذا الرأي منطقيةً في ما أورده أصحاب الرأي الأول في إنكار قوانين السلطان محمد الفاتح، لكنهم بحثوا عن مبررٍ شرعي لقتل الإخوة، من دون أن يذهبوا إلى التشكيك في ما نُسب للفاتحِ من قوانين. وكان في مقدمة من اهتموا بهذه القضية المتخصص التركي عبدالقادر أوزجان[٦٩]، واستند في رأيه على مجموعةٍ من المبررات المنطقية التي ساقها لإثبات صحة قانون نامه الفاتح، من دون أن يسيء للفاتح مستغلاً هذا القانون، بل بحث له عن مبررٍ شرعي. وتتلخص مبرراته في الآتي[٧٠]:

١- رأى أن إنكار القوانين ليس حلاً منطقيًا لإيجاد مبرر لقتل الإخوة، أو حتى نفي بعض القوانين، وأكد أن متون هذه القوانين لا تتعارض مع التشريع الإسلامي، عدا قتل الإخوة.

٢- رأى علي همت بركي أن اعتماد نسبة القانون للفاتح مشكوك فيه، لأنه لم توجد سوى نسخة واحدة مكتوبة لهذا القانون، وهي المشار إليها في مكتبة فيينا. وهنا أكد أوزجان أن ذلك الرأي قد يجد له طريقًا في زمنِ بركي، أما الآن فقد اكتُشفت ثلاثة نسخ من القانون مكتوبة؛ هي النسخة التي اعتمد عليها بركي في رأيه، والثانية نسخة أُدرجت في كتاب بدائع الوقائع للمؤرخ حسين أفندي[٧١]، التي استُنسخت سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م من النسخة الأصلية في الديوان الهمايوني الخاص، أما الثالثة فالتي أدرجها هزارفن حسين في كتابه تلخيص البيان في قوانين آل عثمان، وهذه استنسخت سنة ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م، غير أنه لم يكن من ضمنها قانون قتل الإخوة.

٣- القوانين العثمانية حتى لو لم تكن موجودة بكاملها، إلا أن خلاصتها موجودة في كتبٍ عدة منها: كتاب الجنان الثماني للمؤرخ إدريس البدليسي[٧٢]، كذلك كتاب قوانين أبو الفتوح للمؤرخ كليبولولو علي مصطفى أفندي.

ومن خلال عرض الرأيين؛ فإن دلائل الفريق الأول، القائل بنفي القانون أقل إقناعًا، لا سيَّما في ما يختص بمسألة النسخ الخاصة بالقانون، التي قيل بأنها الوحيدة لقوانين الفاتح، إذ إن ما نُشر في كتاب بدائع الوقائع يزيل الشك، ويثبت ما قد يثار من إنكار، علمًا أن نسخة حسين أفندي أكثر دقةً واعتناءً، باعتبار أنها نُسخت مما هو محفوظ في الديوان الهمايوني العثماني. كذلك ما جاء في كتاب إدريس البدليسي من إجمالٍ لقوانين الدولة العثمانية في عهد محمد الفاتح.

أيضًا في دراسةٍ لأستاذ التاريخ في جامعة استانبول خليل ساحلي أوغلي؛ أثبت وجود نسخ عدة من قانون نامه سواءً الخاصة بالفاتح أو السلطان سليمان القانوني[٧٣]، محفوظ عدد منها في مكتبات استانبول، سواءً في مكتبة السليمانية أو توب كابي سراي ومكتبة بايزيد وغيرها، وقد أورد أوغلي قانون نامه الفاتح في كتابه، يتضمن مادة قتل الإخوة[٧٤].

أما ما جاء به أصحاب الرأي الثاني من مبررٍ شرعي للفاتح في سنِ هذا القانون؛ فمن خلال البغي على السلطان، حيث رأوا أن مادة قتل الإخوة نُظمت لأجل أهل البغي، إن كان الباغي أخًا للسلطان، أو أي شخص غيره، ما يعني أنها تدخل ضمن عقوبة التعزير في الشريعة الإسلامية، وهو مما يدخل ضمن صلاحيات السلطان أيضًا، من أجل الحفاظ على سلامة الدولة وحفظها من الفتن. ويقول صاحب كتاب قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي أورهان جانبولات حول ذلك: "ولو فرضنا أن هذه المادة كانت موجودة – وكثير من الباحثين أيدوا هذا الرأي – فأول ما يلفت النظر هو أن هذه العادة كانت موجودة قبل الدولة العثمانية قتل الإخوة أو الأقارب جائز حفظًا للنظام والمصلحة العامة، ولا يقصد هنا قتل الأخر البريء، فهذا يخالف الشرع، إلا أن هذه المادة لم تكن مقننة على هذا النحو، وكان السلطان محمد الفاتح أول من قنن مادة هذا القانون واشتهرت عنه، وبدأ النقاش حولها، ولكن قبل أن يحكم عليه لا بد من بحث دقيق موضوعي حول هذه المادة، وهل التعزير بالقتل سياسة جائزة؟ ولا شك في أن السلطان محمد الفاتح لم يكن جاهلاً، بل كان عالمًا في الأمور الدينية والدنيوية"[٧٥].

ونلحظ من حديث جانبولات أنه قد سيطر عليه الجانب العاطفي، ولو كان ما رآه صحيحًا، لاتضح هذا في نص المادة من القانون؛ بحيث توضح فيه مسألة القتل

تعزيرًا، غير أنها جاءت مطلقة من دون تحديد، أقرب ما يتبادر إلى الذهن، أن القتل مباحًا للسلطان حين يتولى بسببٍ أو من دون سبب.

تطبيق قتل الإخوة بعد عهد محمد الفاتح:

تولى السلطنة بعد الفاتح ابنه بايزيد الثاني[٧٦]، وحين وصل سدة الحكم لم يبايعه أخيه جم[٧٧]، وأعلن العصيان، الذي أدى إلى مواجهات عدة بين الأخوين، هرب بعدها جم إلى جزيرة رودس[٧٨] الأوروبية، واستغل الأوربيون لجوءه إليهم في ضرب الدولة العثمانية، غير أنهم لم يوظفوه كما يودون، حيث توفي كالأسير في رودس[٧٩].

وهنا نجد أن بايزيدًا لو تمكن من أخيه جم وقتله، فلا علاقة لذلك بقانون قتل الإخوة، ذلك لأن الأمر هنا له مبرره الشرعي في قتل الباغي. مع أن هنالك تلميحات إلى أن بايزيدًا الثاني هو من سعى في قتل جم في رودس من خلال الدسائس، لكن أمرًا كهذا لم يجد له دلائلاً تاريخية تسنده، كما أن بايزيدًا الثاني لم يطبق القانون في أخيه الآخر مصطفى، الذي توفي في عهده[٨٠]. ومن هنا فإن القانون لم يكن إلزاميًا، أو أنه يعود إلى حسب رغبة السلطان، لأن القانون ينص على أنه من المناسب قتل الأخ، وليس من الضروري، كما أن بايزيدًا الثاني قد انشغل بجم عن مصطفى الذي لم يبدِ أي طمع في سلطة أخيه.

ظلّ بايزيد الثاني في السلطة حتى سنة ٩١٨هـ/ ١٥١٢م، حيث تولى من بعده ابنه سليم الأول[٨١]، الذي أجبر والده على التنازل عن عرشه بعد أن دب الصراع الداخلي على السلطة في ظل وجود بايزيد الثاني، وتزعم الصراع الإخوة كركود وأحمد وسليم، الذين انقسمت في ولائها الدولة بينهم، حيث كان الأمراء والأعيان والوزراء يميلون لأحمد، بينما يميل لسليم الجند وقواد الجيش، خصوصًا الجيش

الانكشاري، باعتباره مقاتلاً ومحبًا للحرب، أما كركود فقد كان منعزلاً للعلم، لكنه حين رأى الصراع بين أخويه شاركهما في التطلع للعرش[٨٢]. والجديد في تولي سليم أنه طمع في السلطة في ظل وجود والده، خوفًا من أن يولي والده أخاه أحمدًا، لذا تحرك واصطدم بإخوته ووالده الذي اقتنع بعدم مواجهة ابنه عسكريًا، ما دعا أحمد إلى اللجوء إلى الدولة الصفوية، التي كان يرى سليم أن خطرها بات قريبًا من الدولة العثمانية، لذا حينما انتهى من مشكلة أخويه توجه مباشرة إلى الصفويين. وسليم كان من أكثر سلاطين الدولة العثمانية بطشًا في صراعه مع إخوته، إذ إنه قتل أخويه وخمسةً من أبناء أخيه أحمد، وبذلك أصبح متفردًا في السلطة[٨٣].

ومما يضاف زعمًا؛ أن سليمًا دس السم لوالده بايزيد الثاني الذي توفي بعد تنازله لسليم عن العرش، وكأن مبرر سليم في ذلك ألا يقع من بايزيد الثاني ما وقع من مراد الثاني مع محمد الفاتح عندما عاد للسلطة بعد أن تنازل عنها[٨٤]. أيضًا القول بأنه قتل ثلاثة من أبنائه تخوفًا من الاضطرابات، وهم عبدالله ومحمود ومراد، ولم يبقَ من أبنائه سوى سليمان القانوني، الذي تولى السلطة بعد وفاة والده[٨٥]. ولكن من الواضح أن بعض الكتابات التاريخية تشوبها بعض المبالغات، وعدم التثبت من المعلومة كما يجب، مع أن سليمًا عُرف عنه البطش والعنف ضد مخالفيه. وإن كان سليمًا الأول قد قتل أخويه وأبناء أحمد بعد صراعٍ على العرش؛ فإن قتله لأبنائه – في ما يبدو – كان ظلمًا، إذ لم تُفد المصادر التاريخية أنهم قاموا بالعصيان أو الثورة، أو حتى منافسة سليمان.

وصل سليمان القانوني إلى عرش الدولة العثمانية بشكلٍ نموذجي، إذ لم يحتج أحد المتنفذين في القصر أو الجيش الإنكشاري أن يتآمروا، إذ إن المرشح للسلطة لا ينافسه أحد[٨٦]، وربما أن هذا ما كان يطمح إليه سليم الأول، ولأجله قتل أبناءه الثلاثة. وبما أن القانوني تسلم العرش بلا منافسة؛ لم يكن لتطبيق قتل الإخوة أثرٌ مع

بداية حكمه، لكن تطبيق القانون أخذ منعطفًا آخر، إلى قتل الأبناء، نتيجة مؤامرات القصر وحريمه، حين أسرف القانوني بقتل اثنين من أبنائه، وأبناء ابنه بايزيد الخمسة، كذلك أبناء جم، أخ جده بايزيد الثاني. بدأ القانوني هذه الحملة الدموية بقتل ابنه وولي عهده الأمير مصطفى، بعد أن دبرت له زوجة والده روكسلانة[٨٧] مكيدة بالتآمر مع الصدر الأعظم رستم باشا[٨٨]، حيث كانت تطمح إلى أن يكون ابنها سليم وليًا لعهد والده بدلاً عن مصطفى، لذا استغلت الحرب التي كانت بين الدولة العثمانية والصفوية، وأُرسل الجيش بقيادة مصطفى لمواجهة الصفويين يرافقه الصدر الأعظم رستم باشا، الذي كتب للسلطان زورًا بأن مصطفى يحرض الجيش الإنكشاري على السلطان لخلعه والتولي مكانه، وحين وصلت رسالة رستم إلى السلطان؛ عززت روكسلانة تلك الشكوك، ما دعا السلطان سليمان أن يلحق بالجيش متظاهرًا برغبته في قيادته، ومن ثم قام بقتل مصطفى بعد أن وصل إلى معسكر الجيش[٨٩].

ونتيجة لقتل مصطفى مات ابن القانوني جهانكير كمدًا على أخيه، وسعى سليم ابن روكسلانة إلى وشايةٍ أخرى بأخيه بايزيد، خوفًا من أن يوليه والده العهد بدلاً عنه، على الرغم من أن كلاهما ابنان لروكسلانة، فتآمر مع مربي بايزيد على أن يشي له بأن القانوني يود تولية سليم، ثم استُغلت المسألة في أن وقعت أحد المكاتبات في يد القانوني الذي أمر بقتل بايزيد وأبنائه الخمسة، حتى أن أصغرهم كان رضيعًا وقتل مع والده وإخوته[٩٠]. ولم يكتفِ القانوني بذلك، إذ سعى أيضًا لقتل أبناء جم بن محمد الثاني[٩١].

والواضح في القتل الذي أسرف فيه القانوني؛ أنه في الغالب كان ظلمًا ووشايةً، فقتل مصطفى جاء على إثر وشاية لم يتثبت منها السلطان، كذلك بايزيد كان ضحية

مكيدة أخيه سليم، الذي قدم شهود زورٍ ليقنعوا القانوني بخيانة بايزيد، وراح ضحية ذلك أيضًا أبناء بايزيد، الذين لا يعلمون بأي ذنبٍ قتلوا من جدهم السلطان.

لذا جاء أمر الصراع على السلطة مشوهًا بشكل أكبر في عهد القانوني، ولا شك من أنه لو مُكن للقانوني أن يصل للسلطة في ظل وجود إخوته قبل أن يقتلهم والده، لما تركهم أحياءً، الدليل ما فعله مع أبناء ابنه بايزيد، وكأن تطبيق القانون جاء هنا بعمومياته، وأخذه كقاعدة عامة، تطبق على كل من يتم التخوف من عصيانه، واحتمالية ثورته على السلطة.

وقد يكون إسراف القانوني في القتل أخذ منعطفًا مهمًا في تاريخ الدولة العثمانية، في ما يختص بقانون قتل الإخوة؛ إذ إن ما حدث بعد مقتل الأمير مصطفى من قواد الجيش الإنكشاري من محاولة التمرد والعصيان لحبهم وتعلقهم بمصطفى، يوحي بأن ما يدور في أروقة الحكم العثماني بدأ يرخي بظلاله على الشعب والجيش، فالجيش مثلاً أثر على السلطان بعد أن طالب بقتل الصدر الأعظم رستم باشا، الذي وشى بالأمير مصطفى، حيث نزل السلطان عند مطالب الجيش وعزل رستم تخفيفًا لحدة عصيانهم وتمردهم(٩٢).

أيضًا المنعطف الآخر، أن أسباب القتل بين أبناء الدولة العثمانية لم يقتصر على الصراع على السلطة وحده، إذ باتت الدسائس والوشايات تأخذ طريقها في تصفية الحسابات، استغلالاً لحساسية الصراع على السلطة. وبذلك تكون روكسلانة قد جاءت بسنةٍ جديدة في البلاط العثماني، وتعدى الأمر من قتل الإخوة إلى الأبناء(٩٣). ولو أن سليمًا سبق سليمان في قتل أبنائه. وبعد أن توفي القانوني سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م، تولى السلطنة ابنه سليم الثاني، وهذا لم يأتِ إلى السلطنة إلا وقد ورث من أمه مهارة الدسائس والتصفيات، حيث تسلم العرش بيدين ملطختين بدمِ شقيقه بايزيد، وإن لم يكن قتله بشكلٍ مباشر فإنه كان سببًا رئيسًا في قتله.

ويبدو أن سليمًا الثاني جاء بسنةٍ جديدةٍ أخرى في انتقال السلطة في الدولة العثمانية؛ إذ إنه عيَّن ابنه مراد الثالث وليًا للعهد، واستبعد أبناءه الآخرين[٩٤]. وقد يكون ذلك إدراكًا من سليم الثاني بأن تسمية ولي العهد أمر ضروري ومهم، قد يختصر كثيرًا من الإشكالات التي قد تطرأ في الصراع على العرش، حين يضمن تهدئة المنافسين، واحتواء الأزمات التي قد تطرأ بعد وفاته.

لكن على الرغم من أن سليمًا الثاني سعى إلى تسمية خليفته؛ إلا أن مرادًا الثالث بعد أن تسلم العرش سنة ٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م؛ أراد تطبيق مادة قتل الإخوة بعمومياتها، حيث قتل خمسةً من إخوته بتحريضٍ ممن حوله[٩٥]. وربما مراد الثالث تهيأ طبيعيًا للقتل، على اعتبار الدموية التي تربى عليها ممن سبقوه، فقتل إخوته من دونِ ذنب.

فعل مراد الثالث ما فعله معه والده حين عينه وليًا للعهد، حيث عين ابنه محمد الثالث، وبعد أن تسلم العرش محمد الثالث بعد وفاة والده سنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥م؛ كان أكثر سلاطين الدولة العثمانية إسرافًا في القتل على الإطلاق، حيث أمر بقتل ١٩ أخًا له، وقام بذلك قبل أن يدفن والده، لأنه كان ينوي أن يدفن إخوته معه في وقتٍ واحد[٩٦]. ويبدو أن ما فعله محمد الثالث أخرج الناس في استانبول عن صمتهم، لما رأوه من ظلمٍ وإسرافٍ في القتل، إذ وصِف بين الناس باستانبول أنه من شدة الظلم وقتل الأبرياء؛ أن تنهيدات وتأوهات سكان استانبول وصلت إلى مسامع الملائكة في السماء السابعة على ما قام به محمد الثالث، ذلك كنايةً عن الحزن الذي خالط الناس حينها[٩٧]. أيضًا لم يكتفِ محمد الثالث بقتل إخوته، إذ أمر بقتل ابنه محمود خوفًا من تنامي شعبيته بين الناس، وحتى لا يمثل خطرًا على عرشه[٩٨].

وبما قام به محمد الثالث من قتلٍ وإسراف؛ سار بمنعطفٍ جديد في تطبيق قانون القتل، سواءً للإخوة أو غيرهم من أفراد البيت العثماني، إذ إن الغضب الشعبي بدأ يطغى، واستياء الناس بات ملموسًا، الأمر الذي جعل حدًا للقتل من أجل الصراع على العرش، كانت دمويته قد هدأت إلى حدٍ كبير[٩٩].

الأزمة السلالية واستبدال قتل الإخوة بأقفاص الأمراء:

بدأت تظهر مشكلة الأزمة السلالية بين أبناء الأسرة العثمانية، نتيجةً للقتل المستمر مع تولي الخلفاء السلطنة، وبدا ذلك واضحًا في عهد السلطان أحمد الأول بن محمد الثالث الذين تولى العرش سنة ١٠١١هـ/ ١٦٠٣م من دون منافسة، حيث أدرك نتائج ما فعله السلاطين من قبله من قتل بين أبناء الأسرة العثمانية، وأن السلالة العثمانية ربما تواجه أزمة الاندثار إذا ما استمرت سياسة القتل، لا سيما أنه لم يتبقَ من السلالة العثمانية ممن يحق لهم تولي السلطنة سوى أربعة ذكور في عهد أحمد الأول، من ضمنهم أخيه مصطفى الأول[١٠٠].

ومن الواضح أن الأزمة السلالية فتحت المجال أمام أصحاب النفوذ والسلطة من غير أبناء الأسرة العثمانية في أن يمارسوا سلطتهم بشكلٍ أوسع مما كان في السابق، في عهد السلاطين السابقين، لأن دائرة آل عثمان بدأت تضيق، فإذا ما حدث أي قتل أو تصفية لأبناء الأسرة، فهذا يعني نهاية سلالة آل عثمان نهائيًا[١٠١]. لكن شيئًا من هذا لم يحدث، استدراكًا من الدولة لما وصلت إليه الأمور من أزمة، فصار أصحاب النفوذ يجدون في ذلك دالةً على السلاطين لزيادة نفوذهم، وبالتالي استطاعوا أن يؤثروا من خلال سطوتهم ونفوذهم في اختيار السلاطين.

وللخروج من مأزق الصراع على العرش بين أبناء السلاطين، الذي أدى إلى هذه الأزمة السلالية؛ أصبح العرش مهيأً لأبناء السلاطين وأعمامهم، ذلك بأن يتولى

السلطنة أكبر أبناء الأسرة العثمانية، كما فُرض على جميع الذكور من أبناء آل عثمان حجزهم في قصورهم، التي كانت تسمى أقفاصًا، بحيث لا يختلط الأمير بالعامة، سوى بحاشية قصره من الجواري والخصيان وأمه، وبذلك يصبح معزولاً عن العالم الخارجي وأطماع السلطة، أيضًا لا يحق للأمراء قبل توليهم العرش أن يتزوجوا أو ينجبوا أطفالاً، ولم ينجب أطفالاً قبل توليه العرش سوى السلطان محمد الثالث[١٠٢]. ومحمد الثالث هو من أقر أقفاص الأمراء، بدأه بحجز الأمراء في أجنحتهم في القصور السلطانية، وربما أن محمدًا الثالث أدرك فعلته وجنايته التي ارتكبها في حق إخوته وابنه، ما دعاه إلى أن يحافظ على من تبقى من أبنائه، إذ لم يبقَ له سوى ابنين اثنين[١٠٣].

وعلى الرغم من أن أحمدًا الأول أحجم عن قتل أخيه مصطفى الأول، إلا أن عثمانًا الثاني (١٠٢٧-١٠٣٢هـ/١٦١٨-١٦٢٢م) قتل أخاه محمدًا، كذلك مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٥٠هـ/١٦٢٣-١٦٤٠م) قتل ثلاثةً من إخوته، من بعده باتت السلطنة للأكبر سنًا من أبناء آل عثمان[١٠٤]. ولم تمارس مادة قتل الإخوة بعد مراد الرابع سوى مرةً واحدة، في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) حين قتل أخاه خوفًا من منازعته على السلطة[١٠٥].

ويبدو أن أحداث القتل التي حدثت بعد أحمد الأول؛ كانت نتيجة لتغذية المتنفذين في السلطة من الوزراء والجيش الإنكشاري، ذلك لأنهم خلعوا مصطفى الأول مرتين عن العرش، الأولى التي حكم فيها خلال (١٠٢٦-١٠٢٧هـ/١٦١٧-١٦١٨م) والثانية خلال الفترة (١٠٣٢-١٠٣٣م)، أيضًا قام المتنفذون من رجال البلاط والجيش الانكشاري بقتل السلطان عثمان الثاني وإبراهيم الأول (١٠٥٠-١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠-١٦٤٨م)، كذلك خلعوا مراد الرابع عن العرش[١٠٦].

وهنا إن كانت الدولة العثمانية قد خرجت من مأزق قتل الإخوة والصراع على العرش؛ فإنها قد دخلت في مأزقٍ آخر لا يقل خطورةً عن سابقه في أقفاص الأمراء، وذلك لأن أقفاص الأمراء جاءت بنتائج سلبية أهمها:

أولاً: إن كان السلاطين قد نجوا من القتل فإنهم لم ينجوا من السجن والعزلة عن العالم الخارجي. وهذا أدى إلى إعطاء مزيدٍ من النفوذ للوزراء وقواد الجيش الإنكشاري، للتلاعب والتحكم في مصير الدولة العثمانية، حسب أهواءهم ورغباتهم(١٠٧). حتى بات السلاطين يخشونهم، وانقلب الأمر إلى أن أصبحوا سلطةً فوق سلطة السلطان، باستطاعتهم تقرير مصير السلطان بتعيينه أو عزله أو حتى قتله إن لزم الأمر.

ثانيًا: قد تكون سياسة أقفاص الأمراء جاءت بنتيجة إيجابية في الحد من الدموية التي ترافق تولي كل سلطان جديد، إلا أن سلبيتها اتضحت من خلال ضعف الدولة العثمانية، حيث إن عددًا من السلاطين يفرج عنهم ويجلسون على العرش، ويجدون أنفسهم مسؤولين عن دولةٍ مترامية الأطراف من دون سابق خبرة أو معرفة ودراية بأمور السلطنة، إضافةً إلى أن السلاطين لم يعتادوا الاختلاط بالناس، ما أحدث فراغًا في السلطة، ودعا لاستبداد الوزراء والقادة، وتسيير أمور الدولة وفق رغباتهم الشخصية(١٠٨).

ثالثًا: هذه السياسة أحدثت أزمةً نفسية لدى كثيرٍ من الأمراء، إذ ألغت شخصية الأمير، وبات يعاني أزمة خوف عارمة، بدءًا من الخوف من القتل، والسطوة التي كان يمارسها الإنكشاريون ورجال البلاط في أمور السلطنة. فحين دُعي السلطان سليمان الثاني (١٠٩٨-١١٠٢هـ/ ١٦٨٧-١٦٩١م) لتولي العرش من قفصه بدأ يشكو ضعفه وقلة حيلته أمام رجالات السلطة من كبار شخصيات البلاط العثماني،

الذين جاؤوا ليخرجونه من عزلته، وقال لهم: "قولوا لي إذا كان أجلي قد حان. اسمحوا لي بالصلاة، ثم نفذوا فيّ ما قررتم. إنني هنا منذ طفولتي، منذ أربعين سنة. من الأفضل الموت بسرعة على الموت ببطء كل يوم. نعاني هنا من الرعب لكي نتنفس فقط"[١٠٩]، ولم يكن سليمان الثاني يعي بأن من جاءوا إليه كانوا يودون تنصيبه سلطانًا للدولة العثمانية، لذا سُحب بصعوبةٍ من قفصه ليوضع على العرش. ومن الطبيعي أن يصل السلاطين إلى هذا الحد من التأزم النفسي، إذ يصف هذا الحال برنارد لويس بقوله: "وبدأ الأمراء العثمانيون يقضون أيامهم بدل هذا في ما يسمى بالقفص. وهو عدد من المباني في الساحة الرابعة من القصر السلطاني. وكانوا يذهبون إليه مع أمهاتهم وزوجاتهم وعبيدهم ليعيشوا بها حياة السجن الذهبي، وكانوا يخرجون منها فقط ليموتوا أو يحكموا"[١١٠]. ومن الواضح هنا أن رجال السلطة والقصر؛ كانوا يعمدون إلى إرهاب الأمراء في أقفاصهم، والإيحاء لهم بأنهم إما أن يخرجوا من سجونهم للعرش أو الموت[١١١]. وهذا ما يجعل كل سلطان يتولى العرش أداةً مطواعة في أيديهم، لا سيما وأنه نجا من القتل.

ومن أشكال الرعب الذي كان يعانيه أمراء الدولة العثمانية في أقفاصهم؛ أن إبراهيم الأول حين جاءه كبار الدولة لينصبوه سلطانًا بعد أخيه مراد الرابع، بعد أن كان المرشح الوحيد والباقي من أبناء آل عثمان، ارتعب ورفض فتح الباب لهم، فكسروه يهنئونه بتولي العرش، لكن على الرغم من ذلك لم يتجاوب معهم، بل كان يؤكد أنهم يفعلون معه ذلك استدراجًا لقتله، لذا رفض قبول العرش، ولم يقنعوه حتى جاءت والدته معها جثة أخيه مراد الرابع ميتًا، بعدها اطمأن وجلس على العرش، لكنه في الوقت نفسه كان ضعيفًا إلى حدِ الجُبن والخوف، لذلك ترك أمور الدولة في يد والدته والصدر الأعظم، وظل في الحكم حتى حدث ما كان يخشاه، حين قتله الصدر الأعظم وآغا الإنكشارية من دون أي مقاومة وهو مذعورًا[١١٢]. وغير

هذه الأمثلة كثير من السلاطين الذين تأثروا نفسيًا، من جراء تسلط رجال السلطة والخوف من القتل. وفي زيارة للسفير النمساوي في استانبول للسلطان سليمان القانوني، حين حضر مجلسه والتقى برجال دولته وكان من ضمنهم الأمير مصطفى قبل أن يقتله والده؛ قال السفير ما يوحي بتأسيه لما سيؤول إليه هذا الأمير وغيره من أمراء الدولة العثمانية، ورأى مصطفى وهو يتحدث عنه في ما كتب: "أن تكون نجلاً أو ابنًا لأحد السلاطين فهي مصيبة كبرى، فهم مستعدون للموت"[١١٣].

طريقة تنفيذ قتل الأمراء في الدولة العثمانية:

كانت طريقة تنفيذ قتل الأمراء في الدولة العثمانية لها شكل خاص، ففي الأغلب لدى الجنس التركي والمغولي[١١٤] قناعة بأن لدماء الأمراء قداسة، انطلاقًا من مبدأ نظرية الحق الإلهي المقدس، إذ إن طريقة القتل إن لزم الأمر للأمراء تكون من دون إراقة الدماء، على اعتبار أن الأرواح تسكن الدماء داخل الجسد، لذا كان الترك يلجأون إلى خنق الأمراء، حتى لا تراق دماءهم[١١٥]. ويتم خنق الأمراء بخيط من حرير، ذلك لجلال مكانتهم وتبجيلهم، حسب الأعراف التركية[١١٦]، على اعتبار أن أرواحهم لا تستحق إراقة الدماء، وباستخدام خيط ذو قيمة توازي مكانة المقتول.

وكثير من أمراء الدولة العثمانية ماتوا بهذه الطريقة التقليدية القديمة، ومن أشهر من أمروا بالقتل بهذه الطريقة بايزيد الأول حين قتل يعقوب، كذلك يقال أن السلطان محمد الفاتح حين قتل الرضيع أحمد– كما يُزعم بعض الذين قالوا بذلك كما مر معنا –، أيضًا جميع إخوة محمد الثالث الذين بلغ عددهم ١٩ أميرًا. وهؤلاء ممن نُصَّ على قتلهم خنقًا، ومن الواضح أن بقية الأمراء قتلوا بالطريقة نفسها، عدا أولئك الذين قتلوا في ساحات الحرب للصراع بين الإخوة والأمراء على العرش، وهذا مما كان يحدث في بدايات الدولة العثمانية، وقبل إقرار الأقفاص.

أهم نتائج الدراسة:

من خلال استعراض قانون قتل الإخوة، ومن بعده أقفاص الأمراء؛ توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، ذلك اعتمادًا على تحليل الأحداث التاريخية المترتبة على تطبيق القانون. وهي كالآتي:

١- على الرغم من أن محمدًا الفاتح كان يهدف من تطبيق قانون قتل الإخوة إلى استقرار الدولة، والعمل على إنهاء الصراعات بين أبناء السلاطين على العرش؛ إلا أن هذا القانون كان محفزًا بشكلٍ أكبر على الاقتتال بين أبناء السلاطين، لأن نجاة الأمراء من القتل لا تكون إلا بالوصول إلى العرش(١١٧)، ما يعني أنه من الصعوبةِ أن يزهد أبناء السلاطين بالمُلك إذا تيسر لأحد إخوتهم، لأن حياتهم معلقة برغباته ومدى تقيده بتطبيق القانون. لذا لم يكن إقرار هذا القانون موفقًا على الإطلاق، ولا إيجابية من تطبيقه وإن رأى بعض المؤرخين أن ثمة إيجابية؛ فباستعراض الأحداث التاريخية بعد تقنين قتل الإخوة، زادت حدَّة الدموية على طريق العرش أكثر مما كان قبل الفاتح. على الأقل لم يكن لدى السلطان ما يفتح له باب القتل، وإن فعل عدوانًا من دونِ سبب، فمن نفسه كما فعل بايزيد مع يعقوب.

٢- يبدو أن الإبادة استشرت وتفاقمت حتى تعدت الإخوة إلى غيرهم من الأعمام ووصلت إلى أن كان السلطان يأمر بقتل حاشية الأمراء مع سيدهم، كما فعل محمد الثالث مع جواري إخوته حين قتلهن، إذ وصل عدد الجواري اللاتي قتلن بتلك الحادثة إلى ١٥ جارية(١١٨)، مُتن فقط لأنهن جوارٍ لأمراء كان قتلهم أسلم من بقائهم حفاظًا على سلامة العرش. أيضًا ما حدث من قتلٍ لأبناء الأمراء من دون ذنب، وبشكلٍ مبير. وهذه الدموية التي تتواءم وانتقال السلطة من سلطانٍ إلى

آخر؛ باتت وجهًا ملازمًا للتاريخ العثماني في كثيرٍ من فتراته، خصوصًا الفترة المبكرة والوسيطة من التاريخ العثماني، وهذا ما أثار حفيظة المجتمع واستياءه، حيث إن المجتمع بدأ يتذمر من هذه الدموية.

٣- الخوف والدموية والقتل؛ كانت أسباب مهمة في إضعاف شخصية الأمراء العثمانيين، وبالتالي استغلال هذا الانكسار لدى الأمراء من قبل أصحاب النفوذ من حاشية القصر والوزراء، واتضح ذلك بعد أقفاص الأمراء وسجنهم. وبما أن هيبة الأمراء قد نالها الانكسار والضعف؛ فهذا بالتالي أثر على هيبة الدولة العثمانية ككل، إذ إن من أهم أسباب ضعف الدولة وتراجعها بعد سليمان القانوني، انعزال الأمراء وابتعادهم عن الحياة السياسية؛ إما للهو أو بعد ذلك في عزلتهم بين الجواري وحاشيتهم الصغيرة التي تخصص لهم. فحين يصل السلطان إلى العرش؛ لا يكون بتلك العظمة التي كان عليها أسلافه، من مراسٍ في أرضِ المعارك، وإدراكٍ للعبة السياسية، لذلك كانت نتائج القتل والسجن وخيمة على الدولة العثمانية، وأحد أهم أسباب الانهيار والضعف، لجلوس سلاطين ضعاف أو صغار في السن على العرش، الأمر الذي أحدث كثيرًا من الاضطراب في الدولة. ومن ذلك تلك الأزمة التي واجهت محمد الثالث بعد قتله إخوته وابنه، لأنه قبل أن يتوفى أوصى أحمد الأول بألا يقتل أخاه مصطفى الأول، لأنه لم يخلف بعده غيرهما، وهذا ما دعاه لاستحداث أقفاص الأمراء، وعلى الرغم من أن مصطفى الأول كان يعاني من اضطرابات عقلية لا تؤهله لعرش الدولة، إلا أنه لم يكن هنالك بديلاً عنه حين أراد الصدر الأعظم عزل أحمد الأول، ما جعله يعين مصطفى ومن ثم يعزله ويعين ابن أخيه عثمان الثاني، ومن ثم يعيد مصطفى الأول مرةً أخرى[١١٩]. وهنا كأن السلطنة بدأت تأخذ منعطفًا هزليًا، يتلاعب فيها من أصحاب النفوذ، ولا تخضع مسألة الوصول إلى العرش لمؤهلات

المرشح ولا مصلحة الدولة. وعلى ذلك بات السلطان الأكثر مناسبةً للسلطنة؛ هو الأضعف والأكثر خوفًا من غيره، فمن خلاله تمرر كثير من المصالح الشخصية، ومزيدًا من النفوذ والسطوة. وكأن الدولة العثمانية في هذا أصبحت مشابهةً للدولة العباسية في عصرها الثاني، الذي شهد فترة الوزارات وسطوة الترك، ومن ثم قيام الدويلات، إلا أن الفرق بين الدولة العثمانية والعباسية، أن العباسية قد سيطرت عليها أجناس وأسر، توارثت السطوة على الخلفاء، بينما أن الدولة العثمانية اقتصر أمر سيطرة أصحاب النفوذ الشخصية، تنتهي سطوتهم، بانتهائهم، إذ ترثهم قوى أخرى من بعدهم، وأصحاب نفوذ جدد. وغالبًا ما كانت السطوة تنحصر بين الصدر الأعظم وقادة الجيش الانكشاري.

٤- لو فكر المتقدمون من السلاطين بقانونٍ يضمن انتقال السلطة ضمن ضوابط بعيدة عن القتل والنزاع لكان أسلم للدولة العثمانية، وفي ما يبدو أن السلاطين المتقدمين فكروا في أن حدوث المشكلة قائم مهما قُننت المسألة، لذلك تركوها من دون ضوابط. ولم يكن هنالك مبررًا لترك الأمر؛ إلا إن كانت فكرة سيطرة التقاليد التركية القديمة مسيطرة على أذهان السلاطين إلى درجة يتخوفون من خرقها وإن حقنت دماء أمرائهم. خصوصًا وأن الفكرة التركية القديمة تقول بأن حكم السلالات الملكية أو القبلية وزعاماتها لا يتم الوصول إليه إلا ممن يستحق ذلك من خلال الصراع مع منافسيه[١٢٠]. وغالبًا لم تكن إرادة أحد السلاطين في تعديل هذا الأمر، وتقنين مسألة وراثة العرش بما ينهي هذا الصراع مهيأة، إذ إن التيار المستفيد من هذه الفوضى في انتقال السلطة، لم يكن ليرغب في مثل هذا. ولعل رغبة السلطان عبدالعزيز بن محمود الثاني (١٢٧٧-١٢٩٣هـ/ ١٨٦١-١٨٧٦م) في تعديل قانون وراثة العرش بأن يتولاه أكبر أنجال السلطان سنًا؛ لم تجد صداها كما يجب، أو أن المتنفذين في الدولة لم يرقهم ما ارتأه السلطان

عبدالعزيز، على الرغم من أنه أصدر فرمانًا سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م يقضي بإجراء تعديل نظام وراثة العرش لدى الأسرة الخديوية في مصر، على اعتبار التمهيد لفرمانٍ آخر في حدود دولته، في إجراء تعديل مماثل في ما يتعلق بالعرش العثماني، لكن شيئًا من هذا لم يحدث، ولم يتحقق ما كان يصبوا إليه السلطان عبدالعزيز[١٢١]. وفشل عبدالعزيز يعطي صورةً واضحة وجلية لتلك السطوة التي كان يتمتع بها الوزراء وقواد الجيش الذين عزلوه، وخصوصًا في نهاية عصر الدولة العثمانية، التي استشرى فيها خطر الماسونيون، وجمعية الاتحاد والترقي، التي كانت سببًا مهمًا في إسقاط الدولة العثمانية.

٥- في عصر الدولة العثمانية الممتد إلى أكثر من ٦ قرون؛ قُتل ما يفوق على ٦٠ أميرًا من أمراء الأسرة العثمانية، اثنان وعشرون منهم تقريبًا قتلوا لأنهم تمردوا على سلاطينهم، أو طمعوا بالعرش[١٢٢]. وثلثي هؤلاء الأمراء تقريبًا قُتلوا بعد سليمان القانوني، خصوصًا وأن محمدًا الثالث قتل ثلثهم تقريبًا. ولو تتبعنا المقتولين، لوجدنا بأن مجموعةً منهم قتلوا في فترة الضعف والتدهور لأسباب شخصية للوزراء والمتنفذين، ما يعني ألا علاقة لقانون قتل الإخوة في إزهاق أرواحهم. وعلى سبيل المثال عثمان الثاني قتله الصدر الأعظم استخفافًا منه بأحلام السلطان لحداثة سنة، إذ لم يكمل ١٥ عامًا، وعلى الرغم من ذلك كان يطمح إلى أن تستفيق الدولة من جديد وتصل إلى سابق مجدها، وهذا ما لا يتواءم ورغبة الصدر الأعظم في النفوذ والتحكم. وهذا المنعطف خطير جدًا، فمن قتل الأمراء إلى قتلِ السلاطين تعدى حدود سفك دماء آل عثمان، وبات السلطان بلا هيبةٍ بين أفراد حاشيته ووزرائه، فقط يظهرون له الأبهة ومظاهر السلطنة، من دون أن يكون له أي علاقة بإدارة شؤون الدولة.

الهوامش والتعليقات:

(١) فرضت البيئة التركية والمغولية لقبائل أواسط أسيا النزاع والصراع من أجل البقاء بين القوى المؤهلة للسيادة بعد موت الزعماء ورؤساء العشائر، لذلك دائمًا ما تقضي هذه القوى فترة طويلة في التنازع، حتى تفرض منطقها بين المتنازعين، وغالبًا ما كانت هذه النزاعات تحدث بين ورثة السلطة من الإخوة أو الأبناء، المُرتقب وصولهم إليها بشكلٍ طبيعي؛ (الصيِّاد: فؤاد، المغول في التاريخ، ج١، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ص ٣٣-٣٤).

(٢) يؤكد ذلك ما حدث بعد وفاة جنكيز خان، حيث قُسمت سلطته بين أبنائه بالتساوي في الأقاليم، وتوزيع عدد المقاتلين التابعين له بينهم؛ (العريني: السيد الباز، المغول، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م، ص ص ١٥٦-١٥٧).

(٣) كانت أول حادثة نزاع على السلطة تمت فيها التصفية أو القتل في عصر بني أمية؛ هي قتل عبدالملك بن مروان لعمرو بن سعيد بن الأشدق سنة ٦٩هـ/ ٦٨٨م، وقد ساق المؤرخون أحداثًا أخرى حول تاريخ بني أمية والقتل ما بينهم، غير أن كثيرًا من هذه الأحداث لم تكن ثابتة، وفيها خلاف، لذا كان موضوع الأشدق أبرزها؛ (ابن الأثير: أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، ج٣، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص ٣٥٦).

(٤) انشغلت الدولة العباسية في بداياتها بالتصفيات السياسية والحروب على السلطة، غير أن حادثة القتل بين أبناء بني العباس، كانت في عهد أبي جعفر المنصور الذي قتل عمه عبدالله بن علي حين خرج عليه منازعًا إياه السلطة؛ (حسن: حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٦٤م، ص ٢٩).

(٥) قد يختلف وضع المماليك نوع ما عن الأسر الحاكمة، ذلك لأن فئات المماليك كانت خليطًا من المماليك الذين تنازعوا السلطة، وكان مبدأ السلطة لديهم يقوم على القتل، وهو قتل الحاكم ومن ثم التولي مكانه، لذا لم يكن هنالك نظام واضح في بعض فترات عصرهم، كما

حدث مع قطز حين قتله الظاهر بيبرس؛ (ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، ج١٣، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٢٥٨).

(٦) وبالنسبة للإناث من ذرية السلاطين فلا يحق لهن التولي، وأعلى مرتبة في البروتوكول السلطاني للمرأة؛ كانت السلطانة الأم، التي تأتي عادةً بعد السلطان؛ (أوزتونا: يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ترجمة: عدنان محمود، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، ط١، ١٩٨٨م، ص ٢٨٣).

(٧) إينالجك: خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدى الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٥.

(٨) تولى سلطنة الدولة العثمانية خلال الفترة (٧٩١-٨٠٥هـ/ ١٣٨٩-١٤٠٢م)، وقد ضم كثيرًا من البلدان التابعة للدولة البيزنطية في الأناضول إلى دولته، كذلك توسعت رقعة الدولة في عهده على حساب الدول الأوروبية، وانتهى عهده على يد المغولي تيمورلنك، الذي غزاه في الأناضول، وبعد موقعة أنقرة أُسر بايزيد، ومات في أسره، ومن ثم تشتت الدولة العثمانية، وكادت أن تنهار تمامًا لولا أن قَدر الله لها أن تعود مرةً أخرى على يد محمد الأول بن بايزيد؛ (أرسلان: شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع وتحقيق وتعليق: حسن سويدان، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص ص ٦٥-٧٢).

(٩) دخل محمد الأول صراعًا مع أخويه سليمان وموسى، دام ١١ عامًا منذ العام ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م إلى ٨١٦هـ/ ١٤١٣م، وواجه عددًا من الثورات الداخلية بعد إخوته لأن كثيرًا من الطامحين للحكم اعتقدوا أن زمن الدولة العثمانية قد أفل، ويقال أن محمدًا الأول هو أول خليفة عثماني يرسل الصُّرة إلى شريف مكة المكرمة، توفي سنة ٨٢٤هـ١٤٢١م؛ (الصديقي: محمد بن أبي السرور، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تحقيق: ليلى الصباغ، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص ص ٣٠-٣٥).

(١٠) بنحادة: عبدالرحيم، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، اتصالات سبو، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص ص ٨٧-٨٨.

(١١) الشناوي: عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م، ص ٣٤٧.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٤٦.

(13) Ekinci: Ekrem Buğra, OSMANLI HUKUKUNDA KARDEŞ KATLİ MESELESİ, Yetkin Yayınlan, 2006, S 1105.

(١٤) كواترت: دونالد، الدولة العثمانية، ترجمة: أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص ١٧٤.

(١٥) إينالجك: مرجع سابق، ص ٩٥.

(١٦) كانت الإمارة الأكثر إغراءً لأبناء السلاطين مانيسا، التي ضمها السلطان بايزيد الأول، وكانت تسمى ولاية صاروخان، وقد حرص السلاطين بعد فتح القسطنطينية على تعيين من يميلون إليه من أبنائهم فيها، لقربها من العاصمة استانبول، على اعتبار سرعة وصول أميرها إلى العاصمة قبل الآخرين للاستئثار بالعرش؛ (مانتران: روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص ٢٤٧).

(١٧) تولى السلطنة مراد الثاني بعد والده محمد الأول وحكم خلال الفترة ٨٢٤-٨٤٧هـ/ ١٤٢١-١٤٤٤م، وكان وصوله للسلطة بعد شقيقه مصطفى وعمه، وقد تنازل عن العرش لابنه محمد الفاتح وهو في سنٍ صغير، ومن ثم عاد إليه بعد أن رأى الخطر يحيق بالدولة؛ (الصديقي: مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧).

(18) KUŞAT: Ali, FATİH SULTAN MEHMET'İN KİŞİLİĞİ VE FETİHTEKİ ROLÜ, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Sayı: 14, Yıl: 2003, S 137.

(١٩) تولى زعامة آل عثمان بعد والده أرطغرل خلال الفترة ٦٧٩-٧٢٤هـ/ ١٢٨١-١٣٢٤م، وخلال عهده قامت إمارة آل عثمان سنة ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م، وأعلن قيام الدولة سنة ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م، إذ بدأ يتوسع على حساب الدولة البيزنطية، معلنًا بذلك استقلاله بعد

انهيار دولة السلاجقة سنة ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م؛ (الحويري: محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، المكتب المصري، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص ص ٣٧-٣٨).

(٢٠) دوندار بن أرطغرل: اختلف المؤرخون في صحة حادثة قتل عثمان لعمه دوندار، على اعتبار أن العم دوندار كان عمره ١٠٠ عام حين تولى عثمان الإمارة، ومنهم من قال أنه توفي قبل وصول عثمان للسلطة، ومن يؤيد الحادثة يقول بأنه تآمر على قتل عثمان، فأقيم عليه الحد؛ (كوندز: أحمد آق وسعيد أوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة، نشر وقف البحوث العثمانية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ص ص ٦٠-٦١).

(٢١) أورخان بن عثمان حكم خلال الفترة ٧٢٤-٧٦٢هـ/ ١٣٢٤-١٣٦٠م، في عهده اتسعت حدود الدولة العثمانية، وتفرغ للأعمال العسكرية، فيما ترك بناء الدولة لأخيه علاء الدين الذي سلمه منصب الصدر الأعظم بناء على رغبة والده عثمان قبل وفاته، حتى لا يقع الصراع بين أبنائه، وبات يعمل على التوسع وبناء الدولة، حتى تغيرت ملامح الدولة بشكلٍ إيجابي خلال فترته؛ (ياغي: إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص ص ٣٥-٣٧).

(٢٢) يُذكر أن أورخان قتل أخويه خليل وإبراهيم، وأحد أبنائه، وكل حوادث القتل هذه كانت مبررة لعصيانهم وخروجهم عن طاعته، غير أن ذكر هذه الأحداث يُعدُ غريبًا إلا في بعض المصادر والمراجع التاريخية. ومنها ما ذكر أن ابن أورخان قتل على يد نساء القصر، ومنهن زوجة والده النصرانية؛ (كوندز: مرجع سابق، ص ١٣٨).

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٦٠-٦١.

(24) KODAMAN: Timuçin ve Ekrem Yaşar AKÇAY, Kuruluştan Yıkılışa Kadar Osmanlı Diplomasi Tarihi ve Türkiye'ye Bıraktığı Miras, Sosyal Bilimler Dergisi, SDÜ Fen Edebiyat Fakültesi, Sayı:22, Aralık 2010, S 81.

(٢٥) قُتل في معركة قوصوه غيلةً على يد أحد الأمراء النصارى بخنجر؛ (الحنبلي: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٨، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٥٦٧).

(٢٦) كوندز: مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢٧) زيد: محمد أسامة، منهل الظمآن لإنصاف دولة آل عثمان، ج٢، دار الفوائد، القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٤٥٠.

(٢٨) الغازي: أماني جعفر، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية، الأعمال الثقافية، جدة، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٣٦٩.

(٢٩) في أولِ يومٍ له في السلطة قتل يعقوب، وآخر يومٍ له مات مقهورًا بحسب بعض المصادر لما قام به تيمورلنك من إهانةٍ لبايزيد، إذ يقال بأنه استعرض نساءه أمامه بعد أن سجنه في قفصٍ من ذهب، ونزعت أردية نساءه أمام عينيه، ما أدى لموته قهرًا؛ (حسون: علي، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص ص ٢٦-٢٨).

(٣٠) وتعرف بمعركة كوسوفا، ذلك حين قرر السلاف إخراج العثمانيين من القارة الأوروبية، تزعمهم الصرب والبوسنة وبلغاريا بحملةٍ صليبية انضمت لها غالب دول أوروبا الشرقية من ألبانيا وولاشيا والمجر وبولندا، وحشدوا قواتهم في البوسنة، إذ خسرت الدولة العثمانية فيها ما يقارب ثلاثة أرباع جيشها الموجود في البوسنة، ما دفع مراد الأول أن يرسل جيشًا التقى مع هذه القوة الأوروبية في سهل قوصوه بالقرب من الجبل الأسود، وانتصر العثمانيون انتصارًا ساحقًا، لم يزل الصرب يتذكرونه في أكثر أغانيهم الوطنية حماسةً؛ (مصطفى: أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ص ٤٩-٥٠).

(٣١) بيتروسيان: إيرينا، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة: قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٥٥.

(٣٢) مصطفى: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣٣) آصاف: عزتلو يوسف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تقديم: محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص ٣٨.

(٣٤) أشار إلى الباحث بهذا الرأي الأستاذ الدكتور سعيد بن سعد الغامدي، أستاذ التاريخ العثماني في قسم التاريخ والحضارة بجامعة الإمام، وبأن رأي الأستاذ الدكتور أحمد السعيد سليمان حول قتل يعقوب، كان في محاضرة له ألقاه في كلية العلوم الاجتماعية حين كان أستاذًا فيها. والأستاذ الدكتور أحمد السعيد – رحمه الله – كان قد أعير لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، لتدريس تاريخ الدولة العثمانية.

(35) Goffman; Daniel, The Ottoman Empire and Early modern Europe, Cambridge University press, United Kingdom, first published, 2002, p 38.

(36) Ibid.

(37) Ibid: p39.

(٣٨) يعد تيمورلنك باعث القوة المغولية بعد هولاكو وجنكيز خان، ويقال بأنه أعد لنفسه شجرة نسب توصله بجنكيز خان، حتى يلتف حوله المغول، وبالفعل مد نفوذه إلى بلاد الهند ومن ثم عاد باتجاه العراق والدولة العثمانية، حفزه في ذلك مراسلات قادة التركمان الثائرين على بايزيد الأول، ولم يُعر بايزيد في بداية الأمر تهديدات تيمورلنك اهتمامًا، لكنه فوجيء بتوغله في حدوده، حتى استطاع أن ينهي حكمه بعد موقعة أنقرة؛ (ديورانت: وليام، قصة الحضارة، ج٣، ترجمة: زكي نجيب وآخرون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ١٣١).

(٣٩) أبودية: صلاح، السلطان سليمان القانوني، ابن النفيس، الكويت، ط١، ٢٠١٣م، ص ٢٢.

(٤٠) المحامي: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ص ١٤٧-١٤٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٤٢) الحويري: مرجع سابق، ص ٩٦.

(٤٣) مانويل الثاني حكم الدولة البيزنطية خلال الفترة ٧٩٣-٨٢٨هـ/ ١٣٩١-١٤٢٥م، وقد وصل إلى عرش الدولة البيزنطية بعد صراع مع يوحنا بن أندرونيقوس الرابع، وقد واجه هذا الإمبراطور التوسع العثماني، غير أنه لم يحقق نتائجًا إيجابية كما كان يأمل؛ (عمران: محمد سعيد، معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨١م، ص ص ٣٦٠-٣٦١).

(٤٤) قازان: نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٣٣.

(٤٥) أوزتونا: مرجع سابق، ج١، ص ١٢١.

(٤٦) قازان: مرجع سابق، ص ٣٤.

(47) Kırlıdökme: Ferhan, DÜZMECE" OLARAK ANILANMUSTAFA ÇELEBİ ve Bİ ZANS (1415–1416/17), Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Dergisi, 49, 2, 2009, S 173-185.

(٤٨) المحامي: مصدر سابق، ص ١٦١.

(٤٩) جانبولات: أورهان صادق، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ١٤٠.

(٥٠) السمرقندي: محمد بن أحمد، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص ٣١٣.

(٥١) ابن عابدين: محمد أمين، قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج٧، دار الفكر، بيروت، ط١، (د.ت)، ص ٧٣.

(٥٢) الشناوي: مرجع سابق، ج١، ص ٣٤٩.

(٥٣) جانبولات: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٥٤) الشناوي: مرجع سابق، ج١، ص ٣٥٠.

(٥٥) مجموعة مؤلفين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج١، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ط١، ١٩٩٩م، ص ١٥٠.

(٥٦) امامي: محمد تقي، قانون نامه برادر كشي سلطان محمد فاتح ونحوه اجراي اعدام اعضاي خاندان، دانشكدة ادبيات وعلوم انساني دانشگـا، تهران، عدد (٣٢)، (د.ت)، ص ٢٩.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) كواترت: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٥٩) لويس: برنارد، استانبول حضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة: سيد رضوان علي، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٧٢.

(٦٠) قانون نامه آل عثمان: مطبعه فيلق عثماني شركتي، استانبول، ١٣٢٩هـ، ص ص ٢-٨.

(61) Inan: Kenan, The Making of Kanun Law in the Ottoman Empire 1300-1600, Pisa University Press, Published by Edizioni Plus, 1990, pp 65-66.

(٦٢) مجلس الوزراء العثماني.

(63) Inan: Op Cit, p 69.

(٦٤) دوسون: مرادجه، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، رسالة قُدمت إلى دائرة التاريخ في جامعة بيروت الأميركية لنيل شهادة أستاذ في العلوم من خلال ترجمة الكتاب، الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٤٢م، ص ص ١١-١٢.

(٦٥) من مواليد عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م في أنطاليا، ونشأ في كنفِ والده القاضي عثمان تيمورجي، وتلقى تعليمه الابتدائي في أنطاليا، ومن ثم العالي في استانبول، حيث حصل على الإجازة العلمية من الأستاذ محمد شاكر كمرلي التوقادي المدرس في جامع السلطان محمد الفاتح، والتحق بمدرسة القضاء الشرعي وتخرج بتفوق، والأول على دفعته سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م،

ومن ثم درس بمدرسة القضاء الشرعي، وفي عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م عُين قاضيًا لمدينة توقات، له عدد من المؤلفات والمطبوعات، منها الإرث والانتقال، الأوقاف، الميراث والتطبيقات؛ (بركي: علي همت، العاهل العثماني أبو الفتوح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية، ترجمة: محمد إحسان بن عبدالعزيز، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م، ص ص ١١-١٢).

(٦٦) المرجع نفسه، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(67) Library of Vienna: the laws of Mehmet Fateh, No.: A.F554.

(٦٨) كوندز: مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٦٩) له بحوث ودراسات عدة حول قانون نامه الفاتح، أثبت من خلالها صحة نسبتها؛ (المرجع نفسه).

(٧٠) المرجع السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٧١) حسين أفندي البوسنوي رئيس الكتاب الرومي، وأحد رجال الدولة العثمانية، توفى سنة ١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م، له كتاب بدائع الوقائع في التاريخ العثماني؛ (الباباني: إسماعيل بن محمد، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج١، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٥١م، ص ٣٢٢).

(٧٢) إدريس بن حسام الدين علي البدليسي، توفي سنة ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م، وهو أحد علماء عصره، له عدد من المؤلفات، عاصر السلطان سليم الأول، ومن أهم مؤلفاته كتاب الجنان الثماني، المعروف بهشت بهشت؛ (كحالة: عمر بن رضا، معجم المؤلفين، ج٢، مكتبة المثنى، بيروت، ط١، (د.ت)، ص ٢١٧).

(٧٣) ولد السلطان سليمان القانوني بطرابزون سنة ٨٩٩هـ/ ١٤٩٤م، في السنة التي تولى فيها والده السلطان سليم الأول ولاية طرابزون، ونشأ على العلم والفروسية، تولى بعد وفاة والده سنة ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، وسمي القانوني لأن عهده نَعِم بالتنظيمات والقوانين العثمانية بشكلٍ واسع، وقنن كثيرًا من إجراءات الدولة، كما أن الدولة العثمانية في عهده كسبت هيبةً أكبر مما

كانت عليه في السابق، ويعد عهده ذروة العصر الذهبي للدولة، توفي سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م؛ (كلو: أندري، سليمان القانوني، ترجمة: البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص ص ٦١-٦٨).

(٧٤) أوغلي: خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٥٣١.

(٧٥) جانبولات: مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٧٦) ولد بايزيد الثاني سنة ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م وتولى السلطنة سنة ٨٨٦هـ/ ١٤٨١م وعمره ٣٥ عامًا، وحين توفي السلطان الفاتح حدثت فتنة في استانبول، لأن رجال السلطة انقسموا في عواطفهم بين أبناء الفاتح، وراحوا يسارعون بمراسلة من يميلون إليه، ووصل بايزيد الثاني إلى استانبول قبل غيره، وتولى السلطنة، وتم عزله سنة ٩١٨هـ/ ١٥١٢م؛ (حليم: إبراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٧٠).

(٧٧) هو الأخ الأصغر للسلطان بايزيد الثاني، وقد حفزه على الثورة عليه الصدر الأعظم محمد باشا القرماني الذي حاول إرسال خبر وفاة الفاتح إلى جم قبل أخيه بايزيد ليصل إلى العاصمة قبله، وكان جم واليًا على قرمان، ومما عرف عن جم أنه كان يطمع في السلطنة منذ عهد والده، وتوفي في جزيرة رودس سنة ٩٠١هـ/ ١٤٩٥م؛ (الغازي: مرجع سابق، ص ٤٣٩-٤٤٠).

(٧٨) تُعد جزيرة رودس أهم الجزر اليونانية، إضافةً إلى تاريخها العريق الذي لم تزل آثاره ماثلة، وهي أكبر الجزر اليونانية جنوب شرق بحر إيجة، لذلك كانت تمثل خطرًا على الدولة العثمانية، باعتبار أنه لا يفصلها عن الأراضي العثمانية سوى ممر مائي، وقد سبق أن بنى الصليبيون فيها قلعة لمهاجمة القوى الإسلامية، وسبق أن فتحها المسلمون في عهد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، لكن بعد وفاته عادت للقوى الأوروبية، واستولى عليها فرسان القديس يوحنا عام ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م، وهم فئة مشبعة بالروح الصليبية؛ (الوذيناني: خلف

بن دبلان، الفتح العثماني لجزيرة رودس ٩٢٩هـ/ ١٥٢٣م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص ص ٩-١٤).

(٧٩) الغازي: مرجع سابق، ص ص ٤٤٠-٤٤٤.

(٨٠) بيتروسيان: مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٢.

(٨١) سليم الأول الملقب بياوز وتعني القاطع باللغة العثمانية، ولد سنة ٨٧٥هـ/ ١٤٨٠م، وكان حاد الطبع، ويتصف بالقسوة، يهوى حياة الحروب والقتال، استمر في الحكم حتى توفي سنة ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م؛ (اللخمي: علي بن محمد، الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تحقيق: هانس أرنست، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٦٢م، ص ص ٤-٥؛ آصاف: مرجع سابق، ص ٥٦).

(٨٢) المحامي: مصدر سابق، ص ١٨٦.

(83) Shaw: Stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University press, United Kingdom, first published, 1976, p 80.

(٨٤) المحامي: مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٨٥) بيتروسيان: مرجع سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

(86) Shaw: Op Cit, p 87.

(٨٧) تُعد أكثر النساء سطوةً في تاريخ الدولة العثمانية، وكانت جارية تم أسرها من أوكرانيا، وبيعت في استانبول، ثم جيء بها إلى الحرم السلطاني، وتمكنت من السيطرة على السلطان سليمان، حتى أنه باتت تتحكم في القصر وتطغى سلطتها على سلطة السلطانة الأم، وتمادت إلى أن باتت تقوم بالتدبير للكثير من الدسائس والوشاية لدى السلطان، وعرفت في التاريخ العثماني باسم هُرَّام؛

(88) (Yermolenko: Galina, Roxolana: "The Greatest Empresses of the East", the Muslim world, volume 95, April 2005, pp 231-235).

(٨٩) تولى منصب الصدر الأعظم بعد إبراهيم باشا، الذي قُتل بمكيدة من روكسلانة نفسها، وقامت روكسلانة بتزويج رستم من ابنتها، وبات مساعدًا لها في كثير من الدسائس التي كانت تحيكها؛ (بيهم: محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، (د.ن)، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ص ١٣).

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) قازان: مرجع سابق، ص ص ٥١-٥٣.

(٩٢) بنحادة: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٩٣) كوندز: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(94) Goffman: op Cit, p 112.

(٩٥) كواترت: مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٩٦) كوندز: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٩٧) قازان: مرجع سابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(98) Imber: Colin, The Ottoman Empire 1300–1650 The Structure of Power, Palgrave Macillan, London, first published, 2002, p 109.

(٩٩) Ibid: p 112.

(١٠٠) Ibid: p 114.

(101) Börekçi: Günhan, Factions and favoritesat the Courts of Sultan Ahmed I (r. 1603-17) and his Immediate predecessors, the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, The Ohio State University, Ohio, 2010, pp 13-14.

(١٠٢) Ibid: p 15.

(١٠٣) كواترت: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(١٠٤) بنحادة: مرجع سابق، ص ٨٩.

(١٠٥) إيناجك: مرجع سابق، ص ٩٨.

(١٠٦) كواترت: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(١٠٧) بيهم: مرجع سابق، ص ١٨.

(١٠٨) المرجع نفسه.

(١٠٩) زيد: مرجع سابق، ص ص ٤٥٧-٤٥٨.

(١١٠) إيناجك: مرجع سابق، ص ٩٧.

(١١١) أشار إلى زوجات الأمراء، وهم لا يسمح لهم بالزواج، ولعل المقصود الجواري؛ (لويس: مرجع سابق، ص ٧٤).

(١١٢) مانتران: مرجع سابق، ج١، ص ٢٤٨.

(١١٣) آصاف: مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٧.

(١١٤) Ekinci:op Cit, p 1109.

(١١٥) حين أراد القائد المغولي هولاكو قتل آخر خلفاء الدولة العباسية سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م المستعصم بالله وابنه، لم يستخدم آلة حادة في ذلك، أو يلجأ إلى إراقة الدماء، حيث قيل بأنه قتله رفسًا حتى مات بعد ربطه بكيس وابنه، وقيل بأنه قتله بصب الذهب والفضة بعد صهرها في أذنيه، وعلى أيّ حال لم يلجأ إلى قتله بآلةٍ حادة تريق دم الخليفة، ذلك لإيمان هولاكو حسب العادات والأعراف المغولية بأن الخلفاء والملوك لدمائهم حرمة، قد تجلب إراقتها غضبًا من السماء، لأنهم معينون بأمرٍ إلهي؛ (ابن كثير: مصدر سابق، ج١٣، ص ص ٢٣٠-٢٣٤).

(116) Haldun: EROĞLU, OSMANLIYA KARŞI SAVAŞAN OSMANLI ŞEHZADESİ : ŞEHZADE AHMET'İ N OĞLU ŞEHZÂDE KASIM (907/1501-924/1518), Ankara Üniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi, Yayın Tarihi: 2002, Sayı: 13, S 230.

(١١٧) لويس: مرجع سابق، ص ٧٣.

(١١٨) الشناوي: مرجع سابق، ج١، ص ٣٤٧.

(١١٩) إينالجك: مرجع سابق، ص ٩٦.

(١٢٠) زيد: مرجع سابق، ج١، ص ٤٥٦.

(121) Ágoston: Gábor, Encyclopedia of the Ottoman Empire, Facts On File, New York, first published, 2009, p 274.

(١٢٢) الشناوي: مرجع سابق، ج١، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

(123) Ekinci: op Cit, p 1115.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١- ابن الأثير: أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢- أرسلان: شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع وتحقيق وتعليق: حسن سويدان، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣- الباباني: إسماعيل بن محمد، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥١م.

٤- بنحادة: عبدالرحيم، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، اتصالات سبو، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥- بيهم: محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، (د.ن)، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٦- حسن: حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٤م.

٧- حسون: علي، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٨- الحنبلي: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٨، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- حليم: إبراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٠- الحويري: محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، المكتب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١١- أبودية: صلاح، السلطان سليمان القانوني، ابن النفيس، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

١٢- زيد: محمد أسامة، منهل الظمآن لإنصاف دولة آل عثمان، دار الفوائد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٣- السمرقندي: محمد بن أحمد، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٤- الشناوي: عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.

١٥- الصديقي: محمد بن أبي السرور، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تحقيق: ليلى الصباغ، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٦- الصيّاد: فؤاد، المغول في التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٧- ابن عابدين: محمد أمين، قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).

١٨- العريني: السيد الباز، المغول، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

١٩- عمران: محمد سعيد، معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٢٠- الغازي: أماني جعفر، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية، الأعمال الثقافية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٢١- قازان: نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٢٢- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٣- كحالة: عمر بن رضا، معجم المؤلفين، ج٢، مكتبة المثنى، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).

٢٤- اللخمي: علي بن محمد، الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تحقيق: هانس أرنست، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

٢٥- المحامي: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٦- مصطفى: أحمد عبدالرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٧- الوذيناني: خلف بن دبلان، الفتح العثماني لجزيرة رودس ٩٢٩هـ/ ١٥٢٣م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٨- ياغي: إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

ثانيًا: المصادر والمراجع المُعرَّبة:

٢٩- آصاف: عزتلو يوسف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تقديم: محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٣٠- أوزتونا: يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٣١- أوغلي: خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٢- إينالجك: خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدى الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٣٣- بركي: علي همت، العاهل العثماني أبو الفتوح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية، ترجمة: محمد إحسان بن عبدالعزيز، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.
٣٤- بيتروسيان: إيرينا، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة: قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٥- جانبولات: أورهان صادق، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
٣٦- دوسون: مرادجه، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، رسالة قُدمت إلى دائرة التاريخ في جامعة بيروت الأميركية لنيل شهادة أستاذ في العلوم من خلال ترجمة الكتاب، الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٤٢م.
٣٧- ديورانت: وليام، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب وآخرون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٨- كلو: أندري، سليمان القانوني، ترجمة: البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٣٩- كواترت: دونالد، الدولة العثمانية، ترجمة: أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٠- كوندز: أحمد آق وسعيد أوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة، نشر وقف البحوث العثمانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٤١- لويس: برنارد، استانبول حضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة: سيد رضوان علي، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٤٢- مانتران: روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٤٣- مجموعة مؤلفين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

ثالثًا: المصادر والمراجع باللغتين التركية والفارسية:

1. Ekinci: Ekrem Buğra, OSMANLI HUKUKUNDA KARDEŞ KATLİ MESELESİ, Yetkin Yayınlan, 2006.